مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والخمسون

الجلسة ٤٣٣٦ (الاستئناف ١)

الخميس، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس: السيد تشودري .... (بنغلاديش)

الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أوكرانيا	السيد هيراسيمنكو
	أيرلندا	السيد كوني
	تونس	السيد مجدوب
	جامايكا	السيد وارد
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد وانغ دونغوا
	فرنسا	السيد فلورن
	كولومبيا	السيد فرنكو
	مالي	السيد كاسى
	موريشيوس	السيد غوكول
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمى غرينستوك
	النرويج	السيد كولبى
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

رسالة مؤرخة ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2001/597)

01-43160 (A)
0143160

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥ من يوم الخميس، ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل الجماهيرية العربية الليبية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد البعباع (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، نتقدم إليكم بالتهنئة على رئاسة مجلس الأمن ونحن على ثقة بأن مداولات المجلس تحت قيادتكم الحكيمة ستتكلل بالنجاح. ونود أن نشكركم على إتاحة هذه الفرصة لنا للتكلم في هذه الجلسة، ونعرب عن الامتنان للممثل الدائم لروسيا الاتحادية على طلبه عقد هذه الجلسة الهامة لإجراء مناقشة عامة حول العقوبات المفروضة على العراق.

كمسألة مبدئية، فإن ليبيا تعارض فرض العقوبات وتؤيد حل الصراعات بالطرق السلمية والحوار البناء وضرورة احترام كل الدول لسيادة وأمن واستقلال ووحدة أراضي الدول الأخرى ليستتب السلام والاستقرار. فالعقوبات يجب أن تظل الخيار الأخير الذي يمكن أن يلجأ إليه المجلس، بعد استنفاد كل السبل السلمية الأخرى وفقا لما نص عليه الميثاق، ويجب أن يكون لها أساس قانوني قوي.

وفرض العقوبات يجب ألا يتم إلا عندما يكون هناك تهديد للسلم وإخلال به ووقوع للعدوان، وفي إطار زمني محدد. ولذلك يجب أن ترفع فورا وبدون تأخير عند انتهاء أسباب فرضها وبدون التحجج بأية حجج أخرى لاستمرارها لأن العقوبات تتعارض كليا مع حقوق الإنسان. فهي انتهاك لحق العيش، وحق التحرر من الجوع، وحق التعليم، وحق الرعاية الصحية، وحق التنمية إلى آخره وآثار العقوبات تعود في أغلب الأحيان على قطاعات المجتمع الضعيفة مثل كبار السن والنساء والأطفال.

ولذلك فمن المرفوض تماما استخدام العقوبات، أو استخدام مجلس الأمن وسلطاته من أجل تحقيق مصالح لهذه الدولة أو تلك أو للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، أو فرض نظام سياسي أو قلب أو تغيير حكومة قائمة، أو لعقاب دولة ما.

إن سلطة فرض العقوبات وتنفيذها إضافة إلى امتياز حق النقض، أدت إلى تجاهل ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة من أن مجلس الأمن يتصرف بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مما يعني أن فرض العقوبات على دولة ما يجب أن يكون قرارا جماعيا يحظى بموافقة الإرادة الجماعية لكل الدول الأعضاء ومع تطبيق معايير موحدة لفرض العقوبات أو رفعها، حيث نرى أن بعض الدول، مثل العراق، خضعت لتدابير صارمة ما زالت سارية لمدة تزيد عن العشر سنوات، في حين هددت دول أخرى السلم والأمن الإقليمي الدولي وانتهكت قرارات مجلس الأمن وضربت بها عرض الحائط وهي تمتلك فعلا كل أنواع أسلحة الدمار الشامل لكنها لم تتعرض للمحاسبة، بسبب ازدواجية المعايير التي تطبقها الدول الكبرى.

فنظام تل أبيب يواصل على مرأى ومسمع الجميع إبادة وتشريد الشعب الفلسطيني والاستيلاء على ما بقي من أراضيه مستخدما أساليب جهنمية لخلق ''أبارتيد'' جديدة في المنطقة تقوم على أساس الاحتلال والاستيطان والحصار والاقتلاع. ومن مفارقات هذا الزمن وبسبب ازدواجية هذه المعايير فإن الدولة الكبرى التي تزود هذا النظام بأغنى أنواع الأسلحة ليستخدمها ضد الأطفال والنساء هي نفس الدولة التي تصر على استمرار فرض الحصار على العراق وتمنع المجلس من إخضاع نظام تل أبيب للمحاسبة وتعرقل تدخل المجلس لحماية الشعب الفلسطيني من جلاديه الصهاينة.

لقد أصبحت العقوبات التي يفرضها مجلس الأمن على العراق جريمة إبادة جماعية ضد الشعب العراقي، تتحمل مسؤوليتها الدول التي تعارض رفع هذه العقوبات، والتي سعت إلى استباحة أرض العراق وفتحها أمام خبراء الأسلحة وعملاء الاستخبارات وخبراء التدمير والرقابة لمدة عقد من الزمن بحيث لم يبق ركن من أرض العراق لم يفتش ويغربل ولم تنج بيوت العراقيين ولا حتى حجرات نومهم من التفتيش بحثا عن أسلحة العراق وتدميرها. ومع ذلك ما زال الحصار مستمرا وبنفس الشدة والقوة مما أدى إلى تدمير العراق ومؤسساته وبنيته التحتية وتمزيق المجتمع العراقي.

وبالإضافة إلى ذلك يتواصل الاعتداء وشن الهجمات العسكرية على الأراضي العراقية بصورة يومية بحجة خرق حظر الطيران المفروض على بعض المناطق دون سند من قرارات مجلس الأمن ولا من القانون الدولي، ولم يتجرأ المجلس أن يفكر حتى مجرد التفكير في مناقشة هذه الاعتداءات، التي هي خرق فاضح للقانون الدولي، ولميثاق الأمم المتحدة، ولقرارات مجلس الأمن نفسها التي يقال إنها صادرة بموجب الفصل السابع وملزمة لجميع الدول.

إن مطالبة العراق بالتعاون مع الأمم المتحدة، حتى يمكن رفع العقوبات، هي مبرر واهن لاستمرار فرضها، فرغم تعاون العراق بصورة كبيرة مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن لم ترفع العقوبات ولم تعلق بل ولم تخفف، ومن حق العراق ألا يثق بأن العقوبات سترفع مهما تعاون، وأمام العراق مثل العقوبات التي فرضت على ليبيا ومنع مجلس الأمن رفعها رغم إجماع مجلس الأمن باستثناء وحيد، ورغم إجماع المجتمع الدولي بأن ليبيا تعاونت تعاونا كاملا مع الأمم المتحدة وأوفت بكل التزاماتها التي تنص عليها قرارات مجلس الأمن. وقبل مطالبة العراق بمزيد من التعاون لا بد من إعادة المصداقية للمجلس بأن يلتزم بقراراته التي اتخذها، وأن ينفذ تعهداته وفق الميثاق ويتوقف عن العمل تحت ضغوط دولة ما أو وفقا لمصالحها.

إن ما يجري الآن من مشاورات داخل المجلس وما قدم من مشاريع بحجة السعي لتخفيف معاناة الشعب العراقي، بتعديل نظام العقوبات ما هي إلا محاولات لإطالة عمر هذه العقوبات وتكريسها إلى الأبد. وسواء كانت العقوبات المفروضة على العراق شديدة أو مخففة، ذكية أو غير ذكية، فإنها لا تستهدف في الحقيقة فئة أو مجموعة أو نظاما بل شعبا كاملا في حاضره ومستقبله، ومن شأنها إلحاق المزيد من الدمار والخراب بهذا البلد الذي قدم شعبه العريق، في يوم من الأيام، مساهمات أساسية للحضارة الإنسانية.

وفي الختام نطالب مجددا بالرفع الفوري للعقوبات ودون أي مزيد من التأخير، لأن استمرارها بأي شكل من الأشكال سيعني استمرار معاناة الشعب العراقي، وستكون لها مضاعفات تهدد الوضع الإقليمي والدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساتوه (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في مناقشة اليوم بشأن هذه المسألة الهامة.

على الرغم من أنه مرَّ أكثر من عقد منذ تحقيق وقف إطلاق النار في الخليج، فإن المجتمع الدولي لم يشهد بعد التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، الذي ينص على الشروط اللازمة لوقف إطلاق النار الرسمي، ولم تنفذ أحكام القرار ١٢٨٤

(١٩٩٩)، الذي يسعى إلى كسب تعاون العراق مع الأمم المتحدة.

والمأزق الحالي، الذي لا يمكن تحقيق تقدم فيه تجاه تنفيذ القرارات، يشكل مصدر قلق بالغ لنا. ويجب أن نتذكر أن ما يتعرض للخطر هو السلم والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ومن الأهداف الأساسية لقرارات مجلس الأمن ضمان ألا تعود للعراق القدرة على تشكيل تهديد للدول المجاورة له. ومما يتعرض للخطر أيضا مصداقية الجهود الدولية المبذولة لعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وكما يعلم الجميع، ظلت اليابان تدعو بقوة إلى عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها في نهاية المطاف.

وفي ذات الوقت، نحن نشاطر المجتمع الدولي القلق بشأن محنة الشعب العراقي. ونرى أن هناك حاجة إلى إجراء تعديلات لنظام الجزاءات الحالي بغية تخفيف معاناة، ذلك الشعب، مع الإحتفاظ بأهداف قرارات المجلس. وفي هذا السياق، نحن ندعم تماما جهود المجلس الجارية لتعديل نظام الجزاءات الراهن وفقا للقرار ١٣٥٢ (٢٠٠١)، الذي اتخذ بالإجماع. وسنؤيد أي خطوة تتخذ لتخفيف معاناة الشعب العراقي ولا نتنازل عن هدفنا المشترك المتمثل في حل مسألة نزع السلاح في العراق.

وأود أن أضيف هنا أن الدول المهتمة في المنطقة ينبغي أن تستشار في عملية صياغة تفاصيل نظام الجزاءات الجديد. فتعاونها أساسي لضمان تنفيذ نظام جديد من هذا القبيل.

واليابان، التي احتفظت بعلاقاتها الدبلوماسية مع العراق طوال العقد الماضي، ظلت تسعى إلى إقناع حكومة العراق بتنفيذ القرارات ذات الصلة والتعاون مع الأمم المتحدة، وخاصة مع لجنة التحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة. ومن دواعي الأسف أن هذه الجهود المبذولة من جانبنا وأعضاء المجتمع الدولي الآخرين لم تسفر حتى الآن عن نتائج بيِّنة.

ولذا فإننا نود أن نغتنم هذه الفرصة مرة أخرى لندعو حكومة العراق إلى التعاون مع الأمم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بأسرع ما يمكن. وفي هذا السياق، نأمل أن يستمر الحوار بين العراق والأمم المتحدة.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأحث جميع أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الدائمين، على بذل مزيد من الجهود للعمل معا على حل هذه الحالة. وفي التعامل مع مسألة ذات صعوبة مثل صعوبة حالة العراق، من الضروري أن يعمل المجلس في وحدة. وما لم يتكلم المجلس بصوت واحد، لن تتحسن إمكانية كسر المأزق الراهن.

وإننا نتطلع إلى اليوم الذي يتمكن فيه العراق من تطبيع علاقاته مع المجتمع الدولي. ولن يتسنى ذلك إلا عندما تنفذ أحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونأمل مخلصين في أن يتحقق هذا بدون أدنى تأخير.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل تركيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بامير (تركيا) (تكلم بالانكليزية): أسوة بالمتكلمين السابقين، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر الحافل بالعمل.

يناقش مجلس الأمن مرة أخرى موضوعا ما برح يشغل بال المجتمع الدولي منذ أكثر من ١٠ سنوات. ونعتقد أن علينا أن نعتمد نهجا شاملا للتغلب على الأزمة الراهنة فيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على العراق، نشعر ببالغ الأسي نتيجة لاستمرار معاناة شعب العراق في ظل الظروف السائدة. ونحن أيضا من أوائل الدول المتضررة بشدة جراء الجزاءات ضد العراق.

واسمحوا لي بأن أسجل رغبة تركيا الأساسية في أن ترى الجزاءات وقد رفعت تماما في أقرب وقت ممكن. ولكي يحدث ذلك، ينبغي إيجاد روح جديدة للتعاون بين مجلس الأمن والعراق. ونريد كذلك أن تؤدي المفاوضات الراهنة بين أعضاء المجلس إلى تحقيق هذا الهدف بالضبط. ويجب أن نستمر على الدرب بغية تذليل العقبات القائمة التي تقف في سبيل حصول الشعب العراقي على كل السلع المدنية.

وبالمثل، ينبغي تجاوز الهوة الفاصلة بين مجلس الأمن والعراق بصورة تسمح بتعاونهما في مجال الرصد والتحقق كما جاء في الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

ومهما شددت فإنني لن أكون مغاليا في التشديد على القلق الذي تشعر به بلادي منذ وقت بعيد إزاء نشر وتطوير أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في منطقتنا.

لقد أثلج صدرنا ذلك الحوار الجديد الذي بدأ بين العراق والأمين العام في شهر شباط/فبراير الماضي. ونعتقد أن هذا الزخم ينبغي أن يستمر. كما نرى أنه من الأهمية بمكان أن يتواصل هذا الحوار في ضوء عملية الصياغة الجارية في مجلس الأمن، حيث يبدو أن النص الذي ستتمخض عنه هذه العملية سيتيح للأمين العام مزيدا من حرية التصرف في تنفيذ البرنامج الإنساني.

إن رؤيتنا للمستقبل واضحة. فنحن بحاجة ماسة الآن إلى تخفيف حدة الأوضاع الإنسانية في العراق والتخفيف من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية غير المتناسبة للبلدان المجاورة، والتي تحملتها طوال هذه السنين.

والفكرة الأساسية تتمثل في عدم جعل نطاق التجارة الحالي مع العراق أكثر تقييدا والإجراءات أكثر تباطؤا، أو إدخال التزامات جديدة لا لزوم لها في النظام، بل علينا أن نمهد السبيل لنظام أكثر تحررا للتجارة مع العراق بما يسمح بحماية المصالح الاقتصادية والتجارية لهذه البلدان وكفالة تعاون العراق، وهو الأمر الذي لا غنى عنه، وبذلك تكون هذه الترتيبات عملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل الهند. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بال (الهند): سيدي الرئيس، نشكركم على دعوتكم لعقد هذه الجلسة. وبودنا أن نسجل رسميا تقديرنا لمساهمتكم في أعمال المجلس وتعاونكم الثابت أنتم وفريقكم مع جميع الوفود.

إن الهند ما فتئت تعارض الجزاءات ذات الآثار الإنسانية، كما ذكر وزير الشؤون الخارجية، السيد جاسوانت سينغ، في البرلمان:

> ”إن الجزاءات المفروضة على العراق مجحفة وحصيفة وتضر بأعداد كبيرة من العراقيين الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال“.

وقد طالبنا مرارا وتكرارا برفع هذه الجزاءات جنبا إلى جنب مع امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونعتقد أن مناطق حظر الطيران لا سند لها من أي جانب من قرارات مجلس الأمن. وقد أعربنا دوما عن رفضنا للأعمال العسكرية الانفرادية ضد العراق، ونعتقد أيضا أن محاولات تقويض السلامة الإقليمية للعراق - وهي المحاولات التي ترفضها - قد تكون لها آثار مدمرة ولا يمكن التنبؤ بها على صعيد الجغرافيا السياسية للمنطقة.

والجزاءات المفروضة على العراق تتسبب أيضا في صعاب اقتصادية ومالية حادة لبلدان أخرى، من بينها الهند، ولسوء الطالع، فإن طلبنا للمساعدة بموجب المادة ٥٠ لا يزال معلقا في لجنة الجزاءات. ولتخفيف الضغوط المفروضة على اقتصادنا من جراء هذه الجزاءات، فقد أبلغنا

المجلس أيضا بشأن ترتيبات المبادلات التجارية مع العراق والتي ستسمح للعراق باستيراد المواد الغذائية من الهند مقابل تصدير النفط الخام والمنتجات النفطية إليها.

وللهند مصلحة حيوية في استتباب السلام والرخاء في منطقة الخليج، التي هي جزء من المنطقة التي ننتمي إليها. ولذلك، أيدنا جميع المبادرات لنزع فتيل الأزمة بشأن العراق والتي نعتقد أنها ستساعد في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة إذا ما أعيد العراق إلى حظيرة الشؤون الإقليمية والدولية. ويحدونا الأمل في أن تستأنف الجهود الدبلوماسية قريبا برعاية الأمم المتحدة. وهناك حاجة لتطوير أفكار وآليات جديدة لخدمة أغراض الأمم المتحدة. ونأمل أن يتصرف المجلس بشكل عاجل لإنهاء هذا الكابوس طويل الأجل الذي يعانيه شعب العراق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الهند على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولزملائي.

المتكلم التالي في قائمتي ممثلة استراليا. وأدعوها لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة وينسلي (استراليا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، لعقدكم هذه الجلسة المفتوحة للمجلس.

ما تزال استراليا ملتزمة بالتنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن بشأن العراق. ونحن نؤيد المبدأين اللذين يسترشد بهما المجلس الآن في نهجه إزاء العراق، وكما ورد في القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١) أي تحسين تدفق السلع والمنتجات إلى العراق مع التأكد من عدم تصدير المواد ذات الصلة بالنواحي العسكرية إلى العراق.

ورحب استراليا بالمقترحات البناءة التي وردت في مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة، والقائم على هذين المبدأين. ونعتقد أنه لو نفذت هذه المقترحات فسوف تحدث أثرا ملحوظا في تدفق السلع المدنية إلى العراق. ولو اعتمد مشروع القرار، فلسوف ننتقل من وضع تحظر فيه كل الواردات إلى العراق ما لم يسمح بها على وجه التحديد، إلى وضع يسمح فيه بكل الواردات تلقائيا، إلا ما تندرج في قائمة استعراض السلع. وحتى هذه البنود الواردة في القائمة يمكن الموافقة عليها، رهنا باستخدامها النهائي.

وتؤيد استراليا الرأي الراسخ القائل بأن أي منطقة، بما في ذلك منطقتنا، لكي تهيئ بيئة أمنية إيجابية، فلا غنى عن وفاء دول المنطقة بالتزاماتها الدولية. وهذا ينسحب على وجه الخصوص على التزامات العراق حيال أسلحة الدمار الشامل بموجب قرارات مجلس الأمن. وأسوة بالآخرين، فإننا نشعر بالقلق لأنه منذ سنتين وحتى الآن لم يتسن القيام بأعمال الرصد والتحقق من الأسلحة في العراق كما فوضت الأمم المتحدة بذلك.

وكان لهذا الوضع أثره على استقرار المنطقة ككل. إذ أن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش لم تتمكن من البدء بأنشطتها التفتيشية في العراق، وفقا لولاية الأمم المتحدة. وهذا يثبط الهمم. وبالمثل، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية ما زالت غير قادرة على استئناف أنشطة التحقق والرصد في العراق، عملا بولاية مجلس الأمن. وندعو العراق إلى أن يتعاون تعاونا كاملا مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وليثبت حسن نواياه واستعداده للتعاون مع المجتمع الدولي. إن التنفيذ الكامل لهذه الأنشطة أمر ضروري لتوفير التوكيدات التي يتطلبها مجلس الأمن وكلنا أمل في أن تتخذ القيادة العراقية الآن الخطوات اللازمة للوفاء بالتزاماتها الدولية. وهذه الالتزامات واضحة. ولا بد من أن يمتثل العراق بالكامل لكل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويعتري الحكومة الاسترالية قلقا إزاء الحالة الإنسانية في العراق وتتعاطف بشدة مع محنة الشعب العراقي. ومع ذلك، فجزاءات الأمم المتحدة لا تستهدف الشخص العراقي العادي. لقد بذلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، بما فيها استراليا، كل جهد للحد من تأثير الجزاءات على الشعب العراقي. وسوف يأخذنا مشروع قرار المملكة المتحدة الكثير في هذا الاتجاه.

وترحب استراليا بالتحسينات التي أدخلت على تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء منذ البدء فيه، من خلال إصدار القرارات ١٢٨٤ (١٩٩٩) و ١٣٠٢ (٢٠٠٠) و ١٣٣٠ (٢٠٠٠). وتشمل هذه التحسينات رفع السقف الذي كان مطبقا على صادرات النفط العراقية. وتعجيل إجراءات الموافقة على العديد من أصناف المواد الغذائية والزراعية والتعليمية والصحية، وتحقيق زيادة في المال المتاح للعراق للإنفاق على قطاعه النفطي.

ويسرنا أن هناك ما يثبت أن برنامج النفط مقابل الغذاء أوقف انخفاض مستويات المعيشة العراقية، ولكننا ندرك على نحو مماثل حتمية تحقيق المزيد من تخفيف حدة أزمة السكان المدنيين العراقيين. لذلك نهيب بالمجتمع الدولي أن يؤيد التحسينات الإضافية للبرنامج قيد النظر حاليا. ونرى هذا الجهد الأخير بوصفه خطوة هامة للأمام ستؤثر تأثيرا إيجابيا على حياة المواطنين العراقيين العاديين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود إبلاغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل هولندا يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون له الحق في التصويت، وفق الأحكام وثيقة الصلة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الأساسي المؤقت للمجلس. لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو ممثل هولندا لشغل المقعد المخصص له على جانب قاعة المجلس.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل نيوزيلندا. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ماكي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): إن نيوزيلندا تؤيد تأييدا كاملا جهود المجلس الحالية من أجل تنقيح نظام الجزاءات المتعلق بالعراق بغية السماح لاستعادة التجارة الطبيعية بقدر الإمكان، مع الحفاظ على القيود الفعالة على البضائع التي قد تساعد العراق في إعادة التسلح بأسلحة الدمار الشامل.

الجزاءات هي أداة لازمة للمجلس ولكنها أيضا أداة فظة. ويرى وفدي أن الجزاءات يجب أن تستهدف أقصى درجة من الفعالية والتركيز بحيث يكون أي تأثير ضار لها على الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين المعنيين عند حده الأدنى.

إن الحاجة الملحة لتخفيف المعاناة الإنسانية الكبيرة للسكان المدنيين العراقيين هي مفهومة تماما. وكان برنامج النفط مقابل الغذاء قد تم وضعه في البداية من منطلق الحرص على السكان المدنيين في العراق. إلا أنه لم يصغ بوصفه آلية طويلة الأجل للوفاء بكل الاحتياجات الإنسانية للسكان العراقيين. من هذا المنطلق، ينبغي أن يكون برنامج النفط مقابل الغذاء قادرا على الوفاء باحتياجاتهم الأساسية. ولقد رحبت نيوزيلندا بجهود المجلس، خاصة منذ اتخاذ القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، لتحسين حالة العراقيين العاديين عن طريق جعل البرنامج أكثر فعالية.

إن رفع سقف صادرات العراق النفطية وتبسيط عملية الموافقة على استيراد البضائع المدنية تحسينان واضحان

في الأسلوب الذي تطبق به الجزاءات على العراق. وهذان التحسينان أعطيا حكومة العراق الإمكانية الواضحة للوفاء باحتياجات سكانها المدنيين. وبما أن العراق اختار ألا يفعل ذلك وأن يواصل تقويض فعالية البرنامج من خلال رفضه الحالي لتصدير النفط فهذا أمر يظل شاغلا خطيرا لحكومتي.

من الواضح أن الوسيلة التي يمكن بها الاستغناء عن أي نظام جزاءات هي في يد الحكومة العراقية. فلا بد أن تمتثل لقرارات المجلس، بما في ذلك قبولها دخول مفتشي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش إلى العراق حتى يتحققوا من أنها التزمت بواجباتها نحو نزع السلاح. ويوافق وفدي تماما على جهود المجلس لتأمين الامتثال العراقي لالتزاماته بنزع السلاح.

إننا ندرك أن تعاون بلدان المنطقة بصفة خاصة هو أمر ضروري لجعل الترتيبات الجديدة المقترحة قابلة للتنفيذ وفعالة، ونرحب بإقرار المجلس الواضح لهذه الحقيقة. لقد اتسم نظام الجزاءات الحالي ضد العراق بمشاكل خاصة بالامتثال. وسيتطلب التنفيذ الناجح للتغييرات المقترحة لنظام الجزاءات التعاون الكامل لكل الدول الأعضاء.

وسيكون التزام المجلس في القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١) بتحقيق تحسينات كبيرة في تدفق السلع والمنتجات إلى العراق مفيدا للمنطقة بأسرها. إن استعادة التجارة الطبيعية هي خطوة هامة لعودة العراق إلى العالم العصري، وسيعود بالفائدة الكبيرة على الحكومة العراقية نفسها، إذا أرادت أن تتعاون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل البحرين. أدعوه لشغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): يسر وفد بلادي أن يراكم تضطلعون برئاسة المجلس، ربما للمرة الثانية حول نفس الموضوع، وهذا يضفي عليكم شيئا من الديمومة، وهذا نتمناه لكم كثيرا، وهذا يسرنا.

لمعالجته أثار العدوان العراقي على دولة الكويت، اتخذ مجلس الأمن القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، الذي اشتمل على عناصر رئيسية، هي التخلص من أسلحة الدمار الشامل ونظام المقاطعة وإطلاق سراح الأسرى الكويتيين ومن الجنسيات الأخرى وإعادة الممتلكات الكويتية، بالإضافة إلى إجراءات لتخفيف وقع المقاطعة على الشعب العراقي.

بعد مضي ثماني سنوات على اتخاذ ذلك القرار، تميزت بدرجات متفاوتة من الخلاف والاختلاف في التطبيق بين الأمم المتحدة والعراق، وركزت على موضوعي أسلحة الدمار الشامل والنواحي الإنسانية للمقاطعة، وتم خلالها النسيان التام لموضوع الأسرى والممتلكات، بعد مضي هذه الفترة شرع مجلس الأمن قراره ١٢٨٤ (١٩٩٩) سعيا منه لتحقيق سهولة في التطبيق من جهة وتسليط الضوء من جديد وعلى قدم المساواة على موضوعي الأسرى والممتلكات.

في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، هناك استعداد لدى المجلس لمزيد من التعاون مع العراق بإبداء كثير من المرونة في موضوع الملفات الأربعة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، مع تساهل واضح في الناحية الإنسانية لتلافي أضرار المقاطعة.

كان الأمل يحدو المجلس في أن يؤدي ملاقاة العراق في منتصف الطريق إلى التخلص النهائي من مرحلة آثار عدوانه على دولة الكويت، وعلى الرغم من الاعتراف الموثق بها إلا أننا نسمع بين الفينة والأخرى إشارات غريبة تشكك في وجودها. الجو الإيجابي الذي حاول مجلس الأمن إيجاده في علاقته وتعامله مع العراق باتخاذه قراره الرئيسي الثاني ١٢٨٤ (١٩٩٩) استلهم نصه من تجارب تطبيق القرار الرئيسي الأول ٦٨٧ (١٩٩١). لذا فهو لم يأت من فراغ

وكان الغرض من ذلك هو تحسين التعامل بين الطرفين توخيا لتحريك الموضوع وبالتالي الانتهاء منه.

ماذا كانت النتيجة؟ مع الأسف ليست مشجعة، الوضع على أرض الواقع خال من الحركة والتحرك. العراق يقول إن ملفات الأسلحة ذات الدمار الشامل قد تم، أو على وشك، الانتهاء من معظمها إذا لم يكن كلها. إذا كان هذا صحيحا فاليتم توثيق ذلك رسميا بواسطة الأمم المتحدة بعد أن يتم التحقق من ذلك بواسطة اللجنة المتمخضة عن قرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، هذه اللجنة التي تعرف بلجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والتي يقول عنها رئيسها أنه وباقي أعضائها محايدون وفوق كل الشبهات التي قد تكون قد حامت حول رئيس وبعض أعضاء سلفها اللجنة الخاصة (الأنسكوم). العراق يقول إنه ليس لديه أسرى كويتيين لكن بالمقابل هناك مفقودون عراقيون، ويصعب فهم مقولة عدم وجود أسرى كويتيين لأن ملف كل واحد منهم موثق ويدل على اختفائهم وربما تواجدهم في العراق بل تواجدهم في العراق. وللانتهاء من هذا الموضوع ما على العراق إلا التعاون مع منسق الأمين العام المعين لهذا الغرض والمشاركة أيضا في اللجنة الدولية المنشأة لهذا الموضوع.

وأخيرا لا حاجة إلى التطرق إلى الموضوع الإنساني من المقاطعة فقد جرى إدخال تحسينات كثيرة عليه بحيث يضمن في حالة التوزيع تلبية حاجات الشعب العراقي. إذن أين توجد مشكلة التخلص من ذيول الاحتلال العراقي لدولة الكويت على الرغم من مضي أكثر من تسع سنوات على إنهاء ذلك الاحتلال وتحرير الكويت. نحن دول المنطقة لا نرى من الطبيعي أن نعيش في وضع متأرجح بين الحرب والسلم لأن علينا مسؤولية كبيرة أمام شعوبنا فيما يتعلق بخطط التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل على خلق الظروف الملائمة لإيجاد حظ التطبيق لتلك الخطط، ولا يمكننا بشيء من اليقين أن نقول إن تلك الظروف ملائمة في الوقت الحاضر.

في نهاية المطاف لا بد أن ننادي بتعاون بناء وحقيقي بين مجلس الأمن والعراق وذلك بالعمل على إيجاد أرضية صلبة لتحقيق ذلك التعاون، وهذا يعني بالضرورة تطبيق العراق لقرارات المجلس ذات العلاقة وبالمقابل استعداد المجلس لرفع الحظر عن العراق إذا ما تم الانتهاء من الملفات الرئيسية لأسلحة الدمار الشامل وموضوع الأسرى الكويتيين ومن الجنسيات الأخرى والممتلكات الكويتية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل ألمانيا، أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كاستروب (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): تكلم سفير السويد باسم الاتحاد الأوروبي. وبلدي يؤيد هذا البيان تماما. ولكن نود عرض بعض الملاحظات الإضافية.

من المؤسف أن مجلس الأمن عليه مناقشة نظام الجزاءات المفروض على العراق بعد مرور عشر سنوات على انتهاء حرب الخليج. ويشعر بلدي بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في العراق وقد عقدنا العزم على تحسين تلك الحالة، مثل عديد من الدول الأعضاء الأخرى. ونود أن نؤكد مع ذلك - وأقول هذا بحضور ممثل حكومة العراق - إن تحسين حالة السكان يقع على عاتق حكومة العراق وحدها. وبالنسبة لألمانيا، من البديهي أن أفضل حل سيكون رفع الجزاءات، ولكن بطبيعة الحال، بعد امتثال حكومة العراق التام لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، خاصة للالتزامات الواردة في القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩). وللأسف إننا ما زلنا بعيدا عن هذا الحل الأمثل، وفي هذا السياق، أحطنا علما، بمشروع القرار الروسي

الجديد. ولدينا شكوك قوية في أنه سيساهم في الوصول إلى توافق الآراء الذي تمس الحاجة إليه.

وتظل الدعوة إلى تنفيذ قراري مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) و ١٢٨٤ (١٩٩٩) سليمة فهذان القراران يحددان التزامات العراق في مجالات أسلحة الدمار الشامل، ويصفان، في نفس الوقت، أسلوب تعليق الجزاءات ورفعها. إن عدم قيام حكومة العراق بالوفاء بالتزاماتها الذي يتجلى بشكل ملحوظ من خلال استمرار رفض التعاون مع لجنة الرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية، يحول دون رفع الجزاءات حتى يومنا هذا، مع الأسف.

إن الحالة الإنسانية الصعبة، في العراق تدعو المجتمع الدولي للقلق، من الناحية العملية بالنسبة لجميع جوانب نظام الجزاءات القائم المفروض على العراق. لقد تحرك مجلس الأمن بصورة متكررة، استجابة لهذه الحالة، خاصة من خلال بدء برنامج النفط مقابل الغذاء والتغييرات والإضافات اللاحقة له. وجدير بالذكر أن هذا البرنامج لم يكن المقصود منه أبدا تلبية جميع احتياجات الشعب العراقي، لكن المفروض أن يوفر ما يكفي من الاحتياجات الأساسية. ونود أن نشير إلى ما أثاره الأمين العام بشكل متكرر من أن العراق لا يستخدم الآليات الموجودة بالفعل بكامل إمكانياتها. وبما أن هذه المسؤولية تقع على عاتق الحكومة العراقية وحدها، فإنه ليس للمجتمع الدولي سوى دور محدود.

ولا أحد في ألمانيا يريد أن يرى الشعب العراقي يعاني بلا مبرر، ولكن ما دامت حكومة العراق لم تمتثل لالتزاماتها الدولية، فإن السؤال لن يكون هل ترفع الجزاءات أم لا. بل سيكون السؤال عن كيفية تحسين نظام الجزاءات بجعل الجزاءات موجهة أكثر نحو تحقيق الأهداف، وذلك بجعلها أكثر فعالية وبالحد من آثارها السلبية على سكان العراق. ولذا فإننا نرحب بالمناقشات الجارية حاليا. ونرى أنه يمكن إنشاء نظام عملي أكثر شفافية، وموجه بدقة نحو أهدافه، بتحسين تدفق السلع والمنتجات إلى العراق، وفي ذات الوقت، باستحداث ضوابط أكثر فعالية لمنع التحايل. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تهيئة بيئة مواتية لتحسين الحالة الإنسانية للشعب.

ومثل هذا النهج الجديد من شأنه أن يتيح إمكانية زيادة التجارة المدنية، بما في ذلك إقامة مشاريع للبنية الأساسية. وفي هذا السياق، تكتسب ما تسمى بقائمة استعراض السلع بأهمية عظمى. ويتعين تحديد تلك السلع والأصناف. وذلك من شأنه أن يمنع إعادة بناء القدرات والطاقات العسكرية للعراق ويمنع استيراد السلع ذات الاستخدام المزدوج. وفي تشكيل هذه القائمة، ينبغي الاضطلاع بالعمل وفق نهج يتجه نحو الأهداف، وجعل القائمة شفافة، وموجزة، وبالتالي قابلة للتنفيذ. وعلاوة على ذلك، نتوقع لهذه الترتيبات الجديدة، بتحديدها للسلع والأصناف بوضوح في قائمة استعراض السلع، أن تخفف المشاكل التي أدت إلى تجميد ذلك العدد الكبير من الطلبات من قبل لجنة الجزاءات.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية عن وضع استراتيجية جديدة بطريقة منسجمة وشفافة. ونحن نرحب بحقيقة أنه، بعد مناقشة مطولة بشأن مرور المدنيين ورحلات الشحن الجوي، أصبحت فرصة إيجاد الحلول متوفرة. وينبغي التمكين من تسيير هذه الرحلات الجوية من خلال نظام سهل التنفيذ يتيح تطبيق الحلول العملية، بما في ذلك عمليات التفتيش الضرورية.

وإننا نشجع مجلس الأمن على العمل تجاه إيجاد حل ملموس يعود بالفائدة على شعب العراق، مع ضمان امتثال الحكومة العراقية وتعاونها. ويجب أن يأخذ هذا الحل أيضا في الاعتبار الحالة المعترف بأنها بالغة الصعوبة في الدول المجاورة.

ونشير، في هذا السياق، إلى قرار مجلس الأمن ١٣٥٢ (٢٠٠١)، الذي أكد الاتفاق بين أعضاء المجلس على العمل بشأن وضع ترتيبات جديدة للعراق، ويتيح ٣٠ يوما للفراغ من وضع هذه التدابير. وكلنا نعلم أن الـ ٣٠ يوما أوشكت أن تنتهي بعد بضعة أيام فقط، ولكن يبدو أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير من العمل. ولمصلحة الشعب العراقي ولمصلحة المجتمع الدولي، يجب على مجلس الأمن الوفاء بهذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل هولندا.

السيد فان دن بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): إن هولندا ترحب بهذه المناقشة المفتوحة، التي تتيح لجمع أعضاء الأمم المتحدة الفرصة لعرض آرائهم بشأن المسألة المتعلقة بالعراق. ونعرب أيضا عن تأييدنا الكامل للبيان الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي.

وتود هولندا أن ترى إعادة تأهيل العراق بشكل كامل بوصفه عضوا عاديا في المجتمع الدولي بأسرع ما يمكن. ولكن علينا ألا ننسى أن العراق نفسه، بسبب أفعاله، قد انتقل إلى منزلة المنبوذ. فالسبب الأساسي لهذه الحالة يرجع إلى غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠. وهذا العدوان قد صده المجتمع الدولي، الذي صمم بعدها على ألا يحدث ذلك مرة أخرى. ومن ثم كان اتخاذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١). ولا تزال هولندا تؤيد هدف ذلك القرار الواضح المتمثل في منع وقوع اعتداء عراقي جديد.

وفي ذات الوقت، إن الطريق إلى إنعاش العراق الكامل واضح بنفس القدر. ويجب على حكومة العراق الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتنفيذها. وما إن يمتثل العراق، سترفع الجزاءات. وهو إذا تعاون في مرحلة مبكرة في جميع المجالات مع لجنة التحقق والتفتيش التابعة للأمم المتحدة ووكالة الطاقة الذرية الدولية، وفقا للقرار ١٢٨٤(١٩٩٩)، فإن الجزاءات ستعلق. ومن المحزن أن العراق حتى الآن لم يجعل من الممكن للمجلس أن يتخذ هذه القرارات. بل هو يرفض التعاون بشأن مسألة الأشخاص المفقودين والممتلكات الكويتية.

وعلى الرغم من مسلك حكومة العراق، يجب على المجلس نفسه أن يستمر في عمل ما يمكنه لتخفيف محنة الشعب العراقي. وقد أسهم قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩) إسهاما ملحوظا في بلوغ الهدف المتمثل في جعل الجزاءات أكثر تحديدا في أهدافها. والجهود الجارية حاليا في المجلس لزيادة تحسين نظام الجزاءات تنطلق من منطق ذلك القرار، ونحن نرحب بها ترحيبا حارا. ونشيد بالمملكة المتحدة على قيادتها لهذه المناقشات.

ويسر هولندا أن ترى العمل بالمبدأ القائم على أن كل السلع والمنتجات سيسمح لها بدخول العراق ما لم تكن على قائمة استعراض السلع وهناك قرار محدد لمنعها. ونحن نفهم أن إقامة نظام جديد مهمة في غاية التعقيد. ولا بد أن النظام الجديد سينطوي على مقايضة بين طول القائمة وقابلية النظام للإدارة؛ مثلما أنها ستكون مقايضة بين الحيلولة دون حصول العراق غير المرغوب فيه على المعدات العسكرية ومصير الشعب العراقي.

وفي معالجة هذه المقايضات، ينبغي أن يكون المبدأ الهادي هو ما إذا كان النظام الجديد يمكن أن ينجح عمليا. وقد تكلمت هولندا خلال فترة عضويتها في المجس مرارا عن العدد الكبير بصورة غير مقبولة للعقود المجمدة. ونحن يحدونا الأمل ونعتقد أن النظام الجديد سيجعل العدد المفرط لحالات التجميد هذه مسألة من مخلفات الماضي.

وقد تكلم عدد من الوفود قبلي وتدعوني بياناتهم إلى التأكيد على جانب من جوانب المسألة العراقية لا يخلو من

أهمية. إن هولندا تعتقد أنه ينبغي للمجلس أيضا أن ينظر في الأفكار المتعلقة بالمحافظة على قدرة العراق على إنتاج النفط وتحسينها. وهي ستمكن العراق من الاستفادة الكاملة من الفرص الموسعة في إطار نظام الجزاءات بعد تحسينه لمصلحة شعبه. وتدعو الحاجة إلى القيام بأعمال ترميم الصناعة وتطويرها، بما في ذلك توفير الوسائل اللازمة لحسن إدارة حقول النفط، لضمان إنتاج النفط على نحو دائم وسليم بيئيا خلال السنوات المقبلة.

وتحث هولندا المجلس على أن يختتم بصورة ناجحة الجهود الرامية إلى إدخال التحسينات اللازمة على نظام الجزاءات المتعلق بالعراق. وإذا لم يتسن للمجلس أن يناقش كل الجوانب بشكل متزامن، فإننا نفهم تماما أن المجلس سيركز أولا على الجانب الهام المتعلق بقائمة استعراض السلع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل إيطاليا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فِنتو (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أبدأ، يا سعادة الرئيس، بالإعراب عن الشكر لكم لعقد هذه الجلسة المفتوحة الذي يهيئ الفرصة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة من غير الأعضاء في مجلس الأمن لكي تعبِّر عن آرائها بشأن قضية من أهم القضايا الحساسة في الوقت الحاضر وهي ''الحالة بين العراق والكويت''. وبما أني أتكلم في هذه القاعدة للمرة الأولى في هذا الشهر، أعرب أيضا عن سرور وفدي لرؤيتكم رئيسا للمجلس.

لقد أدلى ممثل السويد ببيان باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد إيطاليا هذا البيان تأييدا تاما، وتود أن تضيف بضع ملاحظات. تعرب إيطاليا عن أملها القوي في أن تتمكن الأمم المتحدة في المستقبل القريب من أن تشهد بأن الأوضاع ملائمة من أجل استئناف العلاقات بصورة تامة بين العراق والمجتمع الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين علينا أن نعزز تهيئة مناخ من الثقة وذلك باعتماد تدابير مستلهمة، أولا وقبل كل شيء، باحترام جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وباتخاذ مبادرات على قدم المساواة وبنَّاءة. ونرى أيضا أن من الحري أن يحترم جميع أعضاء المجتمع الدولي السلامة الإقليمية والسيادة الوطنية لكل دولة في المنطقة.

وبغية استعادة العلاقات العادية بين العراق والمجتمع الدولي ورفع العقوبات، من الضروري أن تتحلى الحكومة العراقية بروح التعاون التام، أولا وقبل كل شيء بالترحيب بالمفتشين التابعين للجنة الأمم المتحدة للقيام بأعمال الرصد والتحقق والتفتيش والسماح لهم بالقيام بوظيفتهم.

ومن بين الجوانب العديدة للقضية المعقدة التي نتناولها اليوم، تعد المسألة الإنسانية بلا شك أكبرها وأكثرها إلحاحا. ومن الأهمية القصوى العودة إلى حوار ملائم بشأن مصير أسرى الحرب والمفقودين أثناء العمليات، فضلا عن الممتلكات التي نُقلت من أماكنها. وفي هذا الصدد، يكون الأساس من أجل التطور الموعود لحوار كهذا هو أن تطلق الحكومة العراقية إشارات المصالحة على الفور.

وفي الوقت نفسه، ليس بوسع المرء إلا أن يشعر بأكبر قدر من التعاطف مع سكان العراق المدنيين الأبرياء، الذين لا تزال أوضاعهم الصحية، لا سيما النساء والأطفال منهم، حرجة وتتطلب من المجتمع الدولي استجابة فورية وملائمة. وتدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير طوارئ لاجتثاث مد الأوبئة، ووقف الزيادة الكبيرة في وفيات الأطفال ووقف تفشي الأمراض الخطيرة من قبيل اللوكيميا والسرطان المتصلين بتدهور البيئة الذي واكب نظام العقوبات الذي بلغ الآن عشر سنوات. ولذلك يتعين إيلاء أعلى الأولويات للبنية

الطبية العراقية والمستشفيات وإعادة تأهيلها وتحسين الأوضاع الأساسية في مجال الصحة والصحة الشخصية.

وبغية تحقيق تحسن دائم في الأوضاع الاجتماعية، لا بد من إعادة إنعاش البنية التحتية الاقتصادية الأساسية. ولا بد من استنباط تدابير لحفز إمدادات السلع الأساسية والخدمات وتسهيل التعاون الاقتصادي، بما في ذلك الاستثمارات في القطاعات المدنية، بدءا بإمدادات المياه والصرف الصحي والطاقة والوقود والنقل. وفي الوقت نفسه، ينبغي القيام بصورة تدريجية باستئناف الرحلات الجوية التجارية إلى العراق، في إطار ضمانات وضوابط ملائمة.

وبطبيعة الحال، ولكي يعمل نظام العقوبات المحسَّن على نحو أكثر فعالية، يتعين على جميع الدول الأعضاء أن تصر على إقامة تعاون على النحو الأوفى مع الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن من شأن اعتماد إجراءات موافقة أكثر شفافية وفعالية أن يحول دون إعادة التسليح بدون إلحاق أضرار بالتجارة، يحرر تدفق السلع المدنية والخدمات إلى العراق، وسوف يساعد في التصدي لحالة عدم التوازن الراهنة.

وفي هذا السياق، يتعين أخذ مصالح البلدان المجاورة في الاعتبار؛ ومن الضروري الحصول على موافقتها بشأن أي ترتيب في المستقبل. وهذا أمر مطلوب لا بد منه كونه مسألة تتعلق بالإنصاف وتحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي، على حد سواء.

إن فترة عشر سنوات فترة طويلة فيما يتعلق بالعلاقات الإنسانية والخارجية، على حد سواء. ومن مصلحة الجميع التوصل إلى تسوية مرضية ونهائية للحالة بين العراق والكويت. ومنذ أشهر قليلة مضت، لاحت لنا بارقة أمل عندما استؤنفت المحادثات بين الأمين العام وحكومة العراق. ولا نزال نثق في أن الأمين العام يستطيع أن يوفر قناة مثالية للحوار بغية تحسين حالة الأمور الراهنة المؤسفة ومساعدة العراق في الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ليأخذ مكانه على النحو الأوفى مرة أخرى في مجتمع الأمم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إيطاليا على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي هو ممثل اليمن. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الأشطل (اليمن) (تكلم بالعربية): في البداية، أود أن أتقدم إليكم بخالص التهاني لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ولقد شهد نشاطا متواصلا تحت قيادتكم الرشيدة.

إن عنوان الموضوع الذي يبحثه المجلس اليوم ''الحالة بين الكويت والعراق'' يخفي وراءه مأساة حقيقية حلت بالكويت لفترة من الزمن، ولا يزال العراق يئن تحت وطأتها، وما زال شعب العراق بأطفاله ونسائه وشيوخه يتجرع الآلام والمواجع وهو يعاني من آثارها ويدفع ثمنا غاليا لكارثة مؤلمة.

صحيح أن أزمة الخليج التي عصفت بمنطقتنا قد أحدثت شرخا عميقا في الجسم العربي لن يلتئم بدون تجاوز تلك الأزمة بأبعادها المختلفة بما في ذلك إيجاد حل مناسب لموضوع الأسرى الكويتيين والممتلكات الكويتية. ولكنه صحيح أيضا أن استمرار الحظر على العراق سيهدد الأمن والاستقرار في المنطقة لسنوات طويلة. كيف لا وجيل كامل من العراقيين يعيش حياة البؤس والضنك الذي يولد الحقد والكراهية ويزرع بذور فتنه قادمة.

واليوم، بعد أن تحررت الكويت واستعادت سيادتها وأمنت حدودها، فقد أصبحت أزمة الخليج في ذمة التاريخ، على أن العراق ما يزال يعيش تلك المأساة حتى يومنا هذا.

فالحظر الشامل الذي فرض عليه منذ عشر سنوات لا يزال يطحنه بلا هوادة، فقد توقف الزمن بالنسبة للعراق والعراقيين، توقف البناء وتوقفت التنمية لا بل إن الحياة قد توقفت بالنسبة لمئات الآلاف من الأطفال الذين فتكت بهم الأوبئة والأمراض في ظل حصار شامل تفرضه القوة العسكرية.

إن جيلا كاملا من العراقيين أصبح ضحية للحظر الذي فاقت آثاره الحرب من حيث مداها وشمولها وفداحة الأضرار التي ألحقتها بالعراق وشعبه. ولقد تأثرت كل مرافق الدولة والمجتمع وتفسخت البنية التحتية وتدهور مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وخلفت وراءها عاهات مستديمة.

إن آثار الحظر على العراق لم تقتصر على شعب العراق وحده فقد تأثرت دول أخرى بصورة مباشرة كدول الجوار وغير مباشرة مثل بلادي اليمن التي عانت جراء ذلك من الكثير من المشاكل الاقتصادية والتجارية والمالية. ويكفي الإشارة في هذا المجلس إلى أن ثماني بواخر ضخمة عراقية راسية في ميناء عدن منذ عشر سنوات مما يمثل خطرا بيئيا حقيقيا في الميناء.

إننا نطالب بإنهاء الحظر، ووضع حد لمعاناة الشعب العراقي، وإتاحة الفرصة أمامه ليبني نفسه من جديد ويعيد ما دمرته سنوات الحظر وما خلفته من مآسي وويلات.

إن الحظر المفروض على العراق، سواء كان ذكيا أو غبيا، لا مبرر له الآن سياسيا وأخلاقيا، ذلك هو موقف بلادي، اليمن، وذلك هو هاجس الرأي العام العربي الذي يعتبر أن العراقيين ضحية لعقاب جماعي عانى منه شعب العراق بما فيه الكفاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليمن على كلماته الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل الجمهورية العربية السورية، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أعبر عن سعادة وفد بلادي بهذه المناسبة لرؤيتكم تترأسون أعمال مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه، ونؤكد لكم بهذه المناسبة استعدادنا للتعاون معكم ومع بلدكم الشقيق في كل ما يخدم إنجاح الجهود التي تبذلونها لتعزيز دور الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. كما نعبر عن تقديرنا لكم لهذه الجلسة، ونتوجه بالشكر الجزيل للسفير سيرغي لافروف على اقتراحه عقد هذه الجلسة المفتوحة للمجلس بغرض إجراء مناقشة عامة حول هذا الموضوع الهام، موضوع المساعدة.

تتابع الجمهورية العربية السورية باهتمام مداولات مجلسكم الموقر، هذه المداولات المستمرة حول العقوبات المفروضة على العراق. ويحدونا الأمل في أن تقود المشاورات الجارية إلى وضع حد نهائي لمعاناة الملايين من أطفال ونساء وشيوخ وشباب العراق الذين يعانون من شدة قسوة الحصار ومن آثاره المدمرة على مختلف المستويات. ويسرنا أن نرى تفهما دوليا متزايدا، كما استمعت أول أمس واليوم من كلمات الوفود هذا الاهتمام الذي يدل على أهمية إخراج هذا الشعب من معاناته بعد مضي ما يزيد على عشر سنوات من الحصار لم تكن نتيجتها سوى المزيد من المعاناة والإحباط للشعب العراقي الشقيق، وهنا نود أن نشير إلى أن استمرار العقوبات سيؤدي إلى تداعيات خطيرة على وحدة العراق وأمن واستقرار المنطقة وإحداث تدهور بيئي واجتماعي لا حصر لآثاره، ناهيك عن توقف العملية التنموية وتوقف ساعة التنمية. كما يود وفد سورية أن يعبر عن حرصه الشديد على وحدة وسلامة الأراضي العراقية، وعدم قبول

سورية بأية إجراءات تتخذ ضد العراق خارج قرارات الأمم المتحدة لكي تبقى لقرارات الأمم المتحدة ولمجلس الأمن المصداقية اللازمة لتطبيقها.

لقد كان موقف الجمهورية العربية السورية إزاء التطورات العاصفة في عام ١٩٩٠ واضحا كل الوضوح. ونكرر في هذا المجال التذكير بالدور البناء الذي قامت به سورية في تحرير الكويت الشقيق ومساعدة الأشقاء الكويتيين بكل الإمكانيات المتاحة، وما زلنا، وذلك لمواجهة الآلام التي حلت بهم. وما تزال الجمهورية العربية السورية تؤمن أنه من الضروري تصفية كافة الآثار السلبية التي تعرض لها شعب الكويت نتيجة لتلك الحرب، بما في ذلك الحرص على استقلال وسيادة وأمن الكويت وإعادة الأسرى والمفقودين الكويتيين وغيرهم إلى أهلهم ووطنهم وكذلك ضمان إعادة الممتلكات الكويتية إلى الكويت في إطار عملي متفق عليه بصورة أساسية بين الطرفين العراقي والكويتي حتى لا يبقى الحديث عن هذه المسائل من دون أفق سياسي وإنساني يساعد على الوصول إلى هذا الحل.

لقد وقفت سورية إلى جانب تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، والتزمت بها التزاما تاما ورفعت صوتها عاليا لصون الشرعية الدولية وقراراتها في مختلف المجالات بعيدا عن المعايير المزدوجة في تطبيق هذه القرارات. وفي إطار هذا النقاش حول الجوانب المتعلقة بالعقوبات، فإن سورية لا تشعر بالارتياح كما أشرنا في العديد من المناسبات، للعقوبات من حيث المبدأ، وتدعو دائما لرفع العقوبات عن الشعب العراقي. ويأتي موقف سورية هذا انطلاقا من العوامل الأساسية التالية:

أولا: إن مبدأ العقوبات الاقتصادية أثبت عدم جدواه وظهر ضرره في العلاقات الدولية، وبالتالي يجب التخلي عن اللجوء إلى العقوبات.

ثانيا: إن هذه العقوبات ألحقت الضرر البالغ بالشعب العراقي، وزادت من معاناته، كما ألحقت الضرر أيضا بالدول وشعوب الدول المجاورة للعراق.

وثالثا: هناك توافق عربي عام ضد استمرار العقوبات على العراق، وقد ظهر ذلك جليا خلال المداولات التي جرت بين قادة الدول العربية في قمة عمان الأخيرة.

إن سورية تتطلع إلى أن يأخذ مجلسكم الموقر بعين الاعتبار لدى مناقشته لكافة الآراء المطروحة حول الحالة بين العراق والكويت، الصعوبات الاقتصادية الكبيرة التي واجهتها الدول المجاورة للعراق نتيجة لهذه العقوبات المفروضة عليه، والأهمية البالغة التي تعلقها الشعوب المجاورة للعراق وحكوماتها على رفع هذه العقوبات كي تتابع هذه هذه الدول دورة حياتها الاقتصادية بشكل طبيعي. كما نتطلع إلى ألا تنال أية قرارات جديدة في هذا المجال من سيادة دول الجوار على أرضها وأجوائها. كما أن الحديث عن أي مشروع قرار أمام مجلس الأمن حل تصفية أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، يمكن فهمه إذا جاء في إطار نظره شاملة تنطلق من جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية، ومن ضمنها إجبار إسرائيل على وضع جميع منشآتها النووية تحت الرقابة الدولية، خاصة وأن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) قد نص في الفقرة الرابعة عشرة منه على ما يلي:

> ”يلاحظ أن الإجراءات التي من المقرر أن يتخذها العراق والواردة في الفقرات ٨ إلى ١٣ تمثل خطوات نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل“.

إننا واثقون أن مجلس الأمن الذي يتحمل مسؤولية الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وعلى حياة ومستقبل البشرية جمعاء، سيأخذ بعين الاعتبار أثناء مناقشاته حول

مشروع القرار المتعلق بالعراق، الوضع الإنساني المأساوي الذي يمر به شعب العراق وشعوب الدول المجاورة. ونشير إلى وجود رغبة عارمة لدى الرأي العام العالمي، وخاصة لدى الشعب العربي، في رفع العقوبات المفروضة على الشعب العراقي كي تندمل الجراح، وينتهي الألم، وكي يبدأ شعب العراق صفحة جديدة ومسيرته الطويلة على درب البناء والتنمية الشاملة التي نهدف إليها جميعا في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ، وأيضا على إعرابه عن التعاون معي ومع بلادي.

المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل اسبانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أرياس (اسبانيا) (تكلم بالاسبانية): يسرني، سيدي الرئيس، أن أراكم تترأسون المجلس في هذه المناسبة الخاصة جدا. ولقد أيد وفد بلادي البيان الذي أدلت به السويد نيابة عن الاتحاد الأوروبي. واسمحوا لي أن أضيف تعليقات موجزة بصفتي الوطنية.

أولا، إن مسألة العراق تطرح ضرورة التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي وشامل يقوم على احترام الشرعية الدولية المعرب عنها في جميع قرارات الأمم المتحدة من عام ١٩٩١ وحتى الآن، بما في ذلك القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) الذي يجب أن يمتثل العراق له، وهي الطريقة الوحيدة التي تكفل رفع الجزاءات وتطبيع دوره في المجتمع الدولي. ومن الضروري أيضا ضمان السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع البلدان في المنطقة، بما فيها العراق.

وثانيا، إن التوصل إلى توافق في الآراء داخل مجلس الأمن أمر هام بغية تحقيق هذه الأهداف.

وثالثا، إننا نؤيد قيام الأمين العام بدور نشط، بما يعرف عنه من نزاهة، لاستمرار عملية الحوار التي بدأت مع العراق في شباط/فبراير من هذا العام، والتي تتصف بالأهمية في تهيئة الظروف المناسبة.

ورابعا، من الضروري أيضا التصدي بفعالية للكارثة الإنسانية التي يعيشها الشعب العراقي. وبغية القيام بذلك، يجب أن نعيد الاقتصاد المدني في العراق إلى طبيعته بالقدر الممكن.

وفي هذا السياق، فإن اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١) بالإجماع يستحق تأييدنا الصادق، وكذلك الجهود التي تبذل حاليا من أجل العمل بالإجماع نفسه على تنفيذ المبادئ التي يقوم عليها القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١) كي نتمكن من إعادة تنشيط الاقتصاد المدني العراقي عمليا من جميع جوانبه، مع فرض الحد الأدنى من القيود، لضمان الامتثال للأهداف الرئيسية لمراقبة الصادرات العسكرية.

وخامسا، ينبغي ألا يغيب عن أبصارنا الوضع الإقليمي برمته، ولا سيما الظروف الفريدة والصعبة التي تواجهها البلدان المتاخمة للعراق.

وأخيرا، ينبغي أن تكون قائمة السلع المستعرضة قصيرة، برأينا، ومختصرة وواضحة قدر الإمكان بغية منع استمرار حالة ''الجمود'' التي تجعل من الصعب على الشعب العراقي استغلال هذه المنافع بعدما عانى معاناة ظالمة لعقد من الزمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج اسمه في قائمتي ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاينبكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أرحب بالفرصة المتاحة لي للإعراب عن وجهة نظر كندا بشأن مشروع القرار الذي قدمته المملكة المتحدة.

إن النقاد ما فتئوا يشددون منذ سنين على أن نظام الجزاءات المفروضة على العراق لا يبالي بمعاناة الشعب العراقي. ونحن نقر بأن نظام الجزاءات يتضمن نقاطا ضعيفة، لكن مشروع القرار هذا، إن اعتمد، يمكنه أن يلغي معظم نقاط الضعف هذه مرة وإلى الأبد.

إن مشروع القرار هذا، إذا ما اعتمد، سيمكن حكومة العراق من الاستجابة بصورة أشمل مما سبق لاحتياجات مواطنيها. ولكن من سوء الطالع لم تكن هناك أي دلائل على أن معاناة الشعب العراقي قد أزعجت قيادة ذلك البلد. ولم يستفد صدام حسين من العديد من الإمكانيات المتاحة له بالفعل إذا أراد مساعدة شعبه، ولم يكن هناك مثقال ذرة من دليل على أنه يقبل الآن العيش بسلام مع جيرانه.

ولهذا نرى أن فرض القيود على حرية العراق لا يزال ضروريا. وما دام العراق يرفض قبول الالتزامات والمسؤوليات التي حددها قرارات مجلس الأمن المتتالية، فإن فرض القيود على قدراته العسكرية يخدم كل مصالحنا.

وعلى الجبهة الإنسانية، فإن النهج المضمن في مشروع قرار المملكة المتحدة يقرِّبنا من أهداف الجزاءات المحددة، التي نعتقد أنها ينبغي أن تكون القاعدة لجميع جهود مجلس الأمن المقبلة في مجال الجزاءات. والواقع أننا نشعر بخيبة الأمل من أن التوصيات القوية التي وضعها فريق مجلس الأمن المعني بالجزاءات لم تر النور بعد، ونود أن نحث المجلس على اعتمادها بأسرع ما يمكن. وعلى أي حال، ينبغي لجميع الذين يوافقون على ضرورة أن يكون المجلس أكثر تحديدا في تطبيق الجزاءات أن يعتنقوا النهج المضمن في مشروع القرار هذا، وخاصة لأنه يعالج في غاية الوضوح والمباشرة محنة الشعب العراقي الإنسانية.

ومن المفارقات المحزنة أنه إذا نجح معارضو هذا النهج في إخراجه عن مساره، ستكون النتيجة استمرار الأمر الواقع الذي ظلوا هم أنفسهم يزعمون لفترة طويلة أنه غير مقبول. ونحن نفهم الشواغل التي أعرب عنها جيران العراق فيما يتعلق بمشروع القرار هذا، خاصة في ضوء التهديد العراقي بالانتقام من أي دولة تتعاون مع تنفيذ هذا النهج - أي أن تتعاون مع نهج يتخذه مجلس الأمن. ونحن نرحب بجهود أعضاء المجلس الرامية إلى وضع آليات لمعالجة هذه الشواغل.

وإن الانقسامات القائمة في مجلس الأمن، التي ظهرت في التصويت على القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) وفيما بعد، قد شجعت العراق على تعنته خلال الـ ١٨ شهرا الماضية. إذ نمّت الاعتقاد الخاطئ بأن الجزاءات ستذهب. وهذا لم يكن في مصلحة المجتمع الدولي؛ ولم يكن في مصلحة المنطقة؛ ولم يكن في أكثر الأحوال وضوحا في مصلحة الشعب العراقي. وإن اتخاذ موقف موحد وحازم من قبل المجلس وبلدان المنطقة الآن من شأنه أن يبعث رسالة واضحة إلى العراق بأن الامتثال لا يزال هو الحل الوحيد. والامتثال الكامل سيؤدي إلى إنهاء للجزاءات، ولكن ينبغي أن يظل الامتثال والمراقبة معا هدفنا.

ولهذه الأسباب لم تشجعنا بوجه خاص البيانات التي استمعنا إليها يوم الثلاثاء من بعض أعضاء المجلس. ولا أكاد أحتاج إلى تذكير أعضاء المجلس بأن المادة الرابعة والعشرين من الميثاق تحدد بوضوح أن على أعضاء المجلس أن يتصرفوا بالنيابة عن عضوية الأمم المتحدة بأسرها. وبالتالي فإن التهديد باستعمال حق النقض ضد مشروع القرار هذا على أساس اعتبارات وطنية واقتصادية أو سياسية معروفة لا يضر

بمصداقية المجلس فحسب، ولكنه يظهر مرة أخرى ضرورة الحد من استعمال هذه الأداة. إذ أنها لا تكون مستخدمة بصورة مسؤولة في هذه الحالة.

ونحن نناشد جميع أعضاء المجلس أن يعملوا متّحدين من أجل المصلحة العامة. وهذا هو واجبهم بموجب الميثاق؛ وهذا هو توقعنا منهم بوصفهم ممثلين لنا. ونحث جميع أعضاء المجلس على تأييد مشروع قرار المملكة المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل تايلند. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سينغارا نا أيوديا (تايلند) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، على عقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن بند جدول الأعمال ''الحالة بين العراق والكويت''. وأود أيضا أن أشكر الاتحاد الروسي على اتخاذه المبادرة بطلب عقد هذه الجلسة.

وتايلند، شأنها شأن العديد من البلدان الأخرى، قلقة في المقام الأول بشأن سلامة ورفاهية الشعب العراقي. والجزاءات المفروضة على العراق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة قد تسببت في مشقة للمواطنين العراقيين العاديين. وقد استمرت بشكل خاص معاناة النساء والأطفال والمسنين خلال فترة طويلة.

ونلاحظ أن البرنامج الإنساني القائم في العراق، تحت رعاية برنامج النفط مقابل الغذاء، قد أسهم خلال السنوات الأربع الماضية في تحسين الظروف المعيشية للمواطن العراقي العادي، وفقا لتقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٥ من القرار ١٣٣٠ (٢٠٠٠). ولكن، وفقا لنفس التقرير، يمكن القيام بمزيد من العمل لتخفيف معاناة الشعب العراقي ويتوجب على جميع الأطراف المعنية

''أن تمتنع عن القيام بأية أعمال من شأنها أن تزيد الظروف المعيشية الدقيقة بالفعل للفرد العراقي العادي سوءا على سوء''. (S/2001/505، الفقرة ١٣٦)

وبغية تيسير الرفع النهائي لجزاءات الأمم المتحدة، تأمل تايلند أن يمتثل العراق لقرارات الأمم المتحدة الملائمة فيساعد بالتالي جميع الأطراف المعنية على التضامن لإيجاد حل شامل وطويل الأمد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الآن أدعو السيد حسين حسونة، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد حسونة (تكلم بالعربية): اسمحوا لي بداية أن أهنئكم بتولي رئاسة هذا المجلس الموقر لهذا الشهر، وأنتم تجتمعون اليوم لمناقشة موضوع ذي أهمية بالغة، تفرض تداعياته التعامل معه بقدر كبير من الموضوعية والشفافية، وهو ما يتطلع إليه المجتمع الدولي بصفة عامة، والعالم العربي بصفة خاصة.

إن الوضع في العراق بلغ حدا يستوجب التصدي العاجل والفاعل بما يحول دون استمراره على ما هو عليه، بل ويؤمّن وقف التدهور ورفع المعاناة عن الشعب العراقي الذي ظل يرزح تحت نير العقوبات لما يقرب من عقد كامل من الزمان.

لقد آن الأوان لأن يتم التوصل إلى حل عاجل لذلك وفقا لما أعلنه القادة العرب في مؤتمرهم الأخير في عمان، الأردن المعقود في ٢٧ و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠١. إذ دعوا في إعلان عمان الصادر عن القمة إلى رفع العقوبات عن العراق. كما دعوا إلى التعامل مع المسائل الإنسانية المتعلقة بالأسرى والمفقودين الكويتيين والمفقودين العراقيين وغيرهم، إنطلاقا من مبادئ التراث القومي والديني والإنساني،

وتجدون وثيقة إعلان عمان في وثيقة مجلس الأمن S/2001/342.

إن جامعة الدول العربية استنادا إلى مبادئ ميثاقها وأحكامه الأساسية، تؤكد على أهمية احترام استقلال وسيادة كافة دولها الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية و عدم التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضدها، وتسوية التراعات بينها بالوسائل السلمية عن طريق الحوار والتفاوض ومن خلال آليات فض التراع.

ومن هذا المنطلق فإن احترام سيادة العراق وسيادة الكويت أمر رئيسي نحو الحل الشامل للحالة بين العراق والكويت. وجامعة الدول العربية إذ تطالب برفع العقوبات عن العراق ووقف حصاره، تؤكد في الوقت نفسه أهمية تأكيد العراق لاحترام استقلال وسيادة الكويت ووحدة أراضيها داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وعليه فنحن إذ ندعو إلى رفع العقوبات عن العراق فإننا ندعو أيضا وبذات القوة إلى ضرورة وأساسية ضمان أمن الكويت واستقراره.

في تقديرنا، فإن أي حل لموضوع الحالة بين العراق والكويت يجب أن يستند إلى مبادئ الشرعية الدولية واحترام كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إلا أن ذلك لا يعني استمرار العقوبات ضد العراق بصفة أبدية أو مطولة ودون مراجعة، الأمر الذي يدعونا إلى المطالبة بانتهاك أسلوب الحوار للتعامل مع الأزمة الراهنة وهو الأسلوب الذي سبق اتباعه في التوصل إلى مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة والذي يتركز عليه أيضا النقاش داخل مجلس الأمن في هذه المرحلة. وربما كانت اللحظة مناسبة ليستأنف الأمين العام حواره مع حكومة العراق طبقا للاتفاق الذي تم بينهما في فبراير الماضي.

إن احترام مبادئ الشرعية الدولية يدعونا إلى المطالبة من جانب آخر، بوقف كل ما يتعرض له العراق من أعمال وإجراءات تمس سيادته وتهدد سلامته وخاصة تلك التي تتم خارج إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وفي الوقت الذي تطالب فيه جامعة الدول العربية بإنهاء المشاكل المعلقة بشأن موضوع أسلحة الدمار الشامل ووسائل المراقبة عن طريق الحوار والتفاوض بين العراق ومجلس الأمن تنفيذا لالتزامات العراق وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإنها تطالب أيضا بتنفيذ الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) التي أكدت على أن التخلص من أسلحة الدمار الشامل من قِبَل العراق إنما يمثل خطوة نحو هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل وجزء من خطة شاملة في هذا الشأن وهو ما يتضمن أيضا بكل تأكيد ما تمتلكه إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل وخاصة أسلحتها النووية، وذلك حرصا منا على تفادي ازدواجية المعايير والتعامل مع جميع الدول على قدم المساواة.

وختاما، نتطلع إلى أن يتوصل مجلس الأمن إلى خطوات تحقق تسوية كافة المشاكل المعلقة تحت بند الحالة بين العراق والكويت استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ووفقا لقرارات الشرعية الدولية. ولا شك أن نجاح المجلس في تحقيق ذلك سوف يمثل مساهمة كبيرة في إعادة بناء الثقة والطمأنينة بين العراق والدول المجاورة له بما يؤمّن تفادي أخطاء الماضي والتطلع إلى مستقبل مشرق لعلاقات راسخة ومستقرة بين كافة دول المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي وكيل وزارة الخارجية في العراق. وباسم المجلس، أرحب به، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد القيسي (العراق) (تكلم بالانكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على الاستجابة لطلبي بأن أكون المتكلم الأخير.

بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم على حسن إدارتك لأعمال المجلس خلال هذا الشهر.

(تكلم بالعربية)

يجتمع مجلس الأمن هذا الأسبوع لمناقشة وضع بلادي في علاقته مع المجلس. وأود في البداية أن أؤكد بأن الالتزامات التي فرضت على العراق بموجب قرارات مجلس الأمن كانت قاسية جدا وتجاوزت الحدود القانونية الاعتيادية المطلوبة لاستعادة السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، فقد نفذ العراق جميع الالتزامات التي تضمنتها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن أحكام القرار الأساس، وأعني به القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، قد نفذت كاملة وعلى وفق السياقات المطلوبة فقد اعترف العراق بسيادة الكويت وسلامتها الإقليمية واستقلالها وبحدودها مثلما رسمتها الأمم المتحدة. كما تعاون العراق مع الأمم المتحدة ونفذ بالكامل التزاماته فيما يتعلق بنشر وحدة مراقبي الأمم المتحدة. كما نفذ جميع متطلبات الفقرات ٧-١٣ المتعلقة بنزع السلاح إلى جانب القرارات ذات الصلة بهذا الأمر، وبخاصة تلك القرارات المتعلقة بالمراقبة المستمرة وآلية الاستيراد والتصدير.

وهذا ما أقرت به بعض تقارير اللجنة الخاصة (أونسكوم) وعناصر رئيسية فيها بعد انفضاح الدور التخريبي الذي مارسته تلك اللجنة، وخاصة أثناء رئاسة ريتشارد بتلر. وقد أعاد العراق جميع الممتلكات الكويتية التي تم العثور عليها وألزم نفسه بإعادة جميع المواد التي يتم العثور عليها في المستقبل. كما فُرض على العراق نظام التعويضات وتستقطع منه مبالغ التعويض. وأعاد العراق جميع أسرى الحرب وأدى وما يزال واجب التعاون في تقصي مصير المفقودين. وأخيرا، نفذ العراق الطلب الخاص بشجب جميع أنواع الإرهاب الدولي.

بالإضافة لطبيعة القسوة في الالتزامات التي فرضت على العراق، والتي تجسدت في كثير من المواضع بمخالفات صارخة لأحكام القانون الدولي وسوابق التعامل بين الدول، تبرز حقيقة أخرى في سياق تنفيذ الالتزامات المذكورة. فقد واجه العراق مختلف أنواع الإجراءات غير الاعتيادية، بما في ذلك التقلبات الشاذة وتغيير قواعد العمل وحدوده بل وحتى تغيير الالتزامات المفروضة على العراق ابتداء، كما وردت في القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

فعلى سبيل المثال، حشر مجلس الأمن نفسه من غير سابقة في مسألة الحدود بين العراق والكويت، ليس من خلال فرض ''صيغة تحديد الحدود'' فحسب، وإنما أيضا من خلال فرض ''أسس'' و ''أسلوب ترسيم الحدود''. ولم يتم الاكتفاء بهذا القدر. إذ استخدمت الأمانة العامة للضغط على الرئيس الأول للجنة الترسيم لكي تبلغ النتائج التي أرادتها الولايات المتحدة وبريطانيا من إقحام موضوع الحدود في القرار ٦٨٧ (١٩٩١).

الدليل، محاضر لجنة ترسيم الحدود الموجودة في حوزة الأمانة العامة والمشار إليها في الورقة التي قدمت إلى الأمين العام في جلسة الحوار في شباط/فبراير، ويمكن الرجوع إليها في هذا الخصوص، حيث وزعت عليكم هذه الورقة.

وفي مسألة التعويضات، أقر مجلس الأمن في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بأن القانون الدولي هو المقياس الوحيد لدفع التعويضات، الفقرة ١٦ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١). ولكن المجلس أنشأ لذلك آلية لا سابقة لها، تتجسد بطبيعة عقابية مذهلة وتستند إلى إجراءات ومبادئ وقواعد إدارية لا تتوفر فيها عناصر المساواة واحترام التطبيق السليم للقانون. إن

مجلس الأمن، كهيئة سياسية، قد تولى بموجب هذه الآلية، التي اعتمدت في القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، استبدال الوظيفة القضائية بعملية إدارية – سياسية يسيطر عليها المجلس إضافة إلى وظيفته التشريعية، وبالتالي أهمل المجلس كليا المعايير الثابتة لتحديد مسؤولية الدول في القانون الدولي.

وقد قلت إن القانون الدولي أعتمد كأساس وحيد لمبدأ التعويضات في القرار ٦٨٧ (١٩٩١). لقد حصل هذا رغم أن المجلس لا يملك هذه السلطة بموجب ميثاق الأمم المتحدة. إن مجلس الأمن لا يملك سلطة التدخل في تنفيذ مبدأ المسؤولية بموجب الميثاق، ولمن أراد الاستناد حول هذه المسائل عليه أن يعود إلى لجنة القانون الدولي، وهي لجنة تابعة للأمم المتحدة. وبذلك تأسس نظام للتعويضات على أسس سياسية وليس استنادا إلى الاعتبارات القانونية والمعالجات الواجبة التي تتطلبها مبادئ العدالة الطبيعية. وكانت الولايات المتحدة وما تزال، وبتصريحات واضحة من مسؤوليها، وقد اقتبسنا لكم هذه التصريحات في هذه الأوراق، القوة الدافعة وراء إنشاء هذا النظام اللامشروع قانونا.

إن من جملة الأمثلة الصارخة على ما نقول الصفقة الشاملة التي تمت بين الأعضاء الخمسة الدائمين، وصادق عليها المجلس في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، تلك الصفقة التي سمحت بمنح شركة نفط الكويت تعويضا قارب ١٦ مليار دولار، ونفترض أن تكون هذه الصفقة معلومة لديكم هي ونتائجها، لأنكم جميعا أعضاء في مجلس إدارة لجنة التعويضات. وإن هذا ليس هو المثال الوحيد على الظلم الذي عانى منه العراق من نظام التعويضات.

اسمحوا لي أن أذكر لكم مثالين، علما بأننا قدمنا عددا أكبر من هذه الأمثلة في حوارنا مع الأمين العام في شباط/فبراير الماضي. لقد وافق مجلس الإدارة في المطالبة الحكومية رقم ٤١، المقدمة من اللجنة الوطنية الكويتية الخاصة بأسرى الحرب والمفقودين، على تعويض بلغ حوالي ١٥٣ ونصف مليون دولار، في حين أن اللجنة الكويتية، أي المطالبة، طالبت بتعويض بحدود ٥٨ ونصف مليون دولار. هذا يعني أن مبلغ التعويض الذي قررته لجنة التعويضات يعادل ضعف المبلغ المطالب به من قِبَل المدعي مضافا إليه ٣٧ مليون دولار. هل هذا شيء اعتيادي؟ مطالب أمام هيئة يطالب بمبلغ كتعويض تحكم له الهيئة بضعف المبلغ مضافا إليه ٣٧ مليون دولار.

المثال الثاني، من العديد من الأمثلة كما قلت، يخص فشل سكرتارية لجنة التعويضات في التحقق من المطالبات، إذ لاحظت دول معينة في الأمم المتحدة، مثل سري لانكا والهند ويوغوسلافيا والبوسنة والهرسك، أن اللجنة عوضت مطالبين مرتين عن نفس المطالبة في ٥٧٥ قضية.

هذه بعض شواهد الطبيعة السياسية لنظام التعويضات المفروض على العراق والذي أريد به في اعتقادنا، أن يكون عقوبة انتقامية غرضها الوحيد الكسب المالي وليس إقامة العدل.

وبالإضافة إلى ما تقدم، أود أن أشير استنادا إلى المعلومات الرسمية التي توفرت لنا من خلال اتصالاتنا بأن مجموع المبالغ التي أُستقطعت من مواردنا النفطية لصالح صندوق التعويضات منذ بدء برنامج النفط مقابل الغذاء في ١٩٩٦ ولغاية ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠١ قد بلغت ١٢ مليار و ٦٠٠ مليون دولار، في حين أن ما تلقاه العراق من موارد لصالح المواد الإنسانية التي وصلت فعلا قد بلغ ١٢,٨ مليار دولار.

هل هذا معقول في ضوء معايير الاستقطاع التي حددتها الفقرة ١٩ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بكونها احتياجات شعب العراق، وقدرة العراق على الدفع مع

مراعـاة خدمـة الديـون الخارجيـة، واحتياجـات الاقتصـاد العراقي؟

وهل هذا الاستقطاع عادل في ضوء كونـه يحصَّـل ضمن إطار برنامج إنساني اعتمد، كما يقول القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرارات اللاحقة ذات الصلـة، كـإجراء مؤقـت استنادا إلى القلـق إزاء الحالـة التغذويـة والصحيـة الخطـيرة للسكان العراقيين وإزاء خطر زيادة تدهور هذه الحالة. هل مثل هذا استقطاع ضمن برنامج بهذه الصفة التي يصفها قرار مجلس الأمن عادل؟ لماذا بلغ هذا الاستقطاع هذا الحجم، لأن أعضاء متنفذيـن في مجلس الأمـن فرضـوا النسـبة العليـا للاستقطاع المقترحة في القرار ٧٠٥ باعتبارها المقياس.

وفي ميدان نزع الأسلحة، الـذي اكتسـبت قضايـاه أهمية خاصة، كان على العراق أن يصارع مشاكل لا تتعلق كليا بمتطلبات تنفيـذ الالتزامـات المحـددة في القـرار ٦٨٧ (١٩٩١). وخلال سير الأحداث لمدة ثماني سنوات، ثبت أن الهيئتـين المكلفتـين بمـهام العمــل، وهمــا اللجنــة الخاصــة (أونسكوم) السابقة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، عملتـا كأداة لتحقيق السياسـتين الأمريكيـة والبريطانيـة. وكـان في اللجنة الخاصة السابقة عدد كبير من العناصر التي مارست ولسنوات أعمالها بموجب التعليمات الأمريكية وليس بموجب مقتضيـات قـرارات مجلــس الأمــن. إن الســجل طويــل، وتفصيلي، ومعقد.

وعلى العموم، يكفي في هذه المناسـبة أن نقـول إن اللجنة الخاصة قد انتهجت، على نحو واضح لا لبس فيـه، سـلوكا يتمثـل في وضـع العراقيـل وخلـق الأزمــات وتغيــير مفاهيم العمل والتأكيد علـى مسـائل لا علاقـة لهـا بملفـات الأسلحة أو تلك التي كانت إما ثانوية أو كاملة فضلا عن تسييس المواضيع الفنية وتغيير المهمات بشكل مستمر ومن ثم إطالة العملية من خلال خلق نهايات سائبة عديـدة، ومـرة أخـرى أقـول، سـيدي الرئيـس، إن الشـرح التفصيلـي لهـذه الإشـارات الرمزيـة، موجـود مـرة أخـرى في مـا قدمنـاه إلى الأمين العام. ولا شك أن الهدف الأمريكي البريطاني كـان واضحا، ولا بد أن يكون الآن أكثر وضوحا بعد الاعترافات المثيرة من عناصر اللجنة الخاصة الـتي بـدأت بالظـهور منـذ خريف عام ١٩٩٨، والهدف هـو إدامـة الحصـار المفـروض على العراق برغم الجهود الكبيرة التي بذلها وحقق بموجبها تنفيذا جوهريا ونوعيا لالتزاماتـه، بـاعتراف عنـاصر اللجنـة الخاصة التي كانت الدافع الأساسي للعرقلة وخلق الأزمات. وكما قلت في ما نشروه منذ خريف ١٩٩٨.

ومن المؤسف في هذا الميدان أن مجلس الأمن تجاهل تماما تطبيق الفقرة ١٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ولم يتخذ أي إجراء مهما كان نوعه من أجل تنفيذها.

إن نـزع السـلاح يجـب ألا ينشـأ في فـراغ. فمــا لم يتخـذ المجلـس وبجديـة جميـع الإجـراءات الضروريـة لمعالجــة أسلحة التدمير الشامل التي تمتلكها اسرائيل والبرامج الهادفة إلى امتلاك تلك الأسلحة من قبل إيران، سيبقي المجلس مذنبا في شـأن مواصلــة سياســة ذات معايــير مزدوجــة وانتقائيــة تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة.

إن الأمثلة التفصيلية كثيرة، ولكن النقطة الـتي أريـد أن أؤكد عليها منذ البداية هي أن العراق لم يدخر جهدا من أجل تنفيذ الالتزامات التي فرضت عليه أمـلا في أن يـؤدي ذلـك إلى موقـف مـن مجلـس الأمـن يتماشـى مـع التزاماتـه الواضحة تجاه العراق مثلما وردت في قرارات المجلس نفسه. لقد أكدت بأن العراق نفذ جميع الالتزامات المفروضة عليه بموجب قرارات مجلس الأمن. ولكـن، ومـهما يكـن موقـف أعضـاء معينـين في المجلـس بشـأن تنفيـذ العـراق للالتزامـات المفروضـة عليـه، وهـي مســألة لا تتطـابق الآراء في المجلـس بشأنها، فإن الحقيقة تبقى أن ما نفذه العراق، وبـأي نسـبة

مئوية معقولة، كان كافيا لدفع المجلس لأن يتبنى قبل سنوات قرارا واضحا يخفف في الأقل الحصار استنادا إلى الفقرة ٢١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) أو ينفذ في الأقل الفقرة ٢٢ من القرار المذكور.

إن الفقرة ٢١ حينما تشير إلى مفهومي تقليل الحصار أو رفعه لا يعقل أن يكون من حدد هذا القرار لم يقصد معنى محددا لكلمة تخفيف الحصار.

(تكلم بالانكليزية)

اسمحوا لي أن أقول لسفير كندا الموقر عندما ذكر مفهوم المادة ٢٤ بأن مجلس الأمن يتصرف باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فقد أغفل ذكر أن ذلك الالتزام لمجلس الأمن ينبغي إنفاذه عملا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، أو بعبارة أخرى، مجلس الأمن ليس بسلطة مطلقة، فهو يمثل سلطة ملزمة بمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، وهذا الشرط هو الأساس لمفهوم إعطاء مجلس الأمن مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

(تكلم بالعربية)

وبالتالي كانت المحصلة النهائية استمرار الحصار المفروض على العراق في الوقت الذي زالت فيه منذ سنين ما زعم أنه السبب في فرض الحصار. وبهذا تحول الإجراء المؤقت إلى إجراء دائم رغم زوال المسببات بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ المنظمة. ولا شك أن هذا الوضع ما كان له أن يدوم طيلة هذه الفترة لولا الهيمنة الأمريكية على المنظمة العالمية وخاصة مجلس الأمن، والتي باتت مشهودا بها من مختلف الأوساط، داخل وخارج الأمم المتحدة، الرسمية وغير الرسمية، السياسية وغيرها، بما فيها الأوساط الأمريكية والبريطانية. وسأعود إلى هذه النقطة فيما بعد.

وإضافة إلى ذلك، هناك أوجه في العلاقة بين العراق ومجلس الأمن وقعت خارج إطار قرارات المجلس. بيد أن هذه الأوجه أهملت تماما من قبل المجلس رغم أن من واجب المجلس وبمقتضى الميثاق أن يتخذ إجراء بشأنها. لقد فرضت منطقة الحظر الجوي في شمال العراق عام ١٩٩١، وفي جنوب العراق عام ١٩٩٢. وتم توسيع المنطقة الأخيرة عام ١٩٩٦. وعلاوة على ذلك، ومنذ إعلان وقف إطلاق النار الرسمي بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١) ارتكبت الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة أعمال عدوانية ضد العراق في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وحزيران/يونيه ١٩٩٩٣ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وإضافة إلى ذلك ارتكبت مع المملكة المتحدة عدوانين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وشباط/فبراير ٢٠٠١. وفي الحقيقة، فإنه منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، استمرت العمليات العدوانية الأنكلو - أمريكية بدون توقف، بما في ذلك دعم وتمويل وتدريب المجموعات الإرهابية بهدف زعزعة استقرار العراق وتهديد وحدة أراضيه.

وهناك تناقض أساسي في هذا الصدد. فمجلس الأمن واصل دعوته للعراق للامتثال لقراراته، ومع ذلك، لم يبادر بأي رد فعل حتى الآن تجاه الفرض القسري لمنطقتي حظر الطيران من قبل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة على العراق من دون وجود أي قرار للمجلس يخول بذلك هاتين الدولتين بالإجراءات العدوانية التي يقومان بها، وبشكل مناقض لوقف إطلاق النار الرسمي الذي نص عليه القرار ٦٨٧ (١٩٩١). كما لم يكن هناك أي رد فعل من المجلس في ما يتعلق بأعمال العدوان التي ارتكبت ضد العراق. إن هذا الوضع، الذي نجم عن سياستي دولتين عضوين دائمتين في المجلس هما الولايات المتحدة وبريطانيا، مما يشكل في الواقع انتهاكا فاضحا لأحكام وقف إطلاق النار الرسمي بموجب القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، يعتبر بالمعنى النهائي تدميرا

للقاعدة الأساسية للقرار وكل ما نتج عنه. فهل صحح المجلس هذا الوضع الخطير؟ إن هذا تناقض صارخ مع أبسط مفاهيم الميثاق، كما نراها. أليس تناقضا غريبا أن يُطلب من العراق الالتزام بقرارات المجلس في الوقت الذي لا يلتزم فيه عضوان دائمان بالقرارات التي اعتمدها المجلس حول العراق، رغم أن هاتين الدولتين كانتا المحركين الرئيسيين وراء اعتماد القرارات المذكورة؟

إن الاستنتاج الرئيسي في هذا السياق هو أن المجلس لم يحترم التزاماته تجاه العراق، كما أنه لم يحترم سلطاته ووظائفه المنصوص عليها في الميثاق والتي أوكلت الدول الأعضاء إليه ممارستها نيابة عنهم طبقا لأغراض ومبادئ الميثاق. وكل ذلك نجم عن السياسة الأمريكية البريطانية تجاه العراق التي لا تتفق مع أهداف وأحكام قرارات مجلس الأمن. العمل إذن مطلوب من مجلس الأمن وليس من العراق.

وقد يتبادر إلى الذهن بأن مجلس الأمن لم يغفل الالتفات إلى الآثار السلبية لاستمرار الحصار على العراق ويشيرون إلى إقرار البرنامج الإنساني الذي اعتمده المجلس بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). إن هذا على الأقل هو موقف المسؤولين الأمريكيين والبريطانيين الذين يقولون دائما لماذا يشتكي العراق، لديه البرنامج الإنساني؟

يقولون دائما لماذا يشتكي العراق لديه البرنامج الإنساني. وقيلت أقوال كثيرة في هذا السياق وأكثر في جلسة الأمس. وسأتطرق إليها لاحقا. كما رددها البعض من الزملاء السفراء نهجا وراء ما رُدد أمس من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

ولكي أتناول هذا الجانب سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أرجع بتركيز لخلفية الأمور لأنه يبدو أننا نعيش وقتا ننسى فيه الأمور أو نتناساها حسب المصلحة المقتضية في وقت من الأوقات. لقد اعتمد القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ على أساس مسعى أمريكي تحت غطاء مشروع قرار قدمته الأرجنتين. وقد وجدت حكومة بلادي شروطا وأحكاما غير متوازنة في القرار المذكور مما دفعها إلى رفضه. ونتيجة للاتصالات التي قام بها الأمين العام السابق الدكتور بطرس بطرس غالي، بدأت في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٦ مفاوضات مضنية بين العراق والأمانة العامة بهدف التوصل إلى اتفاق حول تنفيذ أحكام البرنامج الوارد في القرار المذكور بصيغة متوازنة تحفظ للعراق سيادته وأمنه وكرامته.

وتم التوصل إلى مذكرة التفاهم المطلوبة في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٦، برغم العراقيل والاعتراضات والمعوقات التي دفعت بها الولايات المتحدة في طريق المفاوضات. أنا أقول برغم الاعتراضات والمعوقات والعراقيل التي وضعتها الولايات المتحدة وأعرف ما أقول. قدمت الولايات المتحدة الأمريكية ٣٢ تعديلا على الصيغة النهائية لمذكرة التفاهم بعد أن أنجز الاتفاق عليها مع الأمين العام. إن ترتيبات مذكرة التفاهم مرت بتسع مراحل لغاية نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠١. ولقد حرصت حكومة العراق على التقيد بأحكامها باعتبارها إجراء مؤقتا كما ينص القرار ٩٨٦ (١٩٩٥)، هدفه التخفيف من معاناة شعب العراق من جراء الحصار. ولكن لا تنسوا بأن حكومة بلادي استمرت في الدعوة إلى رفع الحصار كليا.

وفي إطار هذا السياق، تعاونت الحكومة العراقية مع وكالات الأمم المتحدة في مناقشة وتحديد احتياجات القطاعات التي تغطيها خطط التوزيع على أمل توفير هذه الاحتياجات ضمن الوقت المحدد لكل مرحلة من أجل تلبية الاحتياجات الملحة لشعب العراق.

غير أن أسبابا عديدة حالت دون أن يحقق برنامج النفط مقابل الغذاء أهدافه الإنسانية. إن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية والممثل البريطاني وبعض الممثلين الذين تحدثوا بعدهم يتهمون الحكومة العراقية بأنها كانت هي السبب في أن هذا البرنامج لم يبلغ النتائج المرجوة منه. نحن السبب مرة أخرى أقول سيدي الرئيس سأتناول هذه النقطة.

قلت إن أسبابا عديدة حالت دون أن يحقق برنامج النفط مقابل الغذاء أهدافه الإنسانية. إن الأسباب المذكورة يأتي في المقدمة منها الطبيعة المعقدة للإجراءات التي اعتمدها مجلس الأمن لتطبيق مذكرة التفاهم، والتدخل الأمريكي البريطاني في تطبيقها. لقد شهدنا توزيعا غير منصف للعوائد المتحصلة من بيع النفط العراقي. وإمعانا أمريكيا وبريطانيا في سياسة تعليق العقود لمبررات واهية وتعاملا انتقائيا مع العقود وبيروقراطية مقيتة في آلية تقديم العقود، وتأخيرات في فتح كتب الاعتماد والدفع من البنك المخول للمجهزين بعد وصول البضائع، وتراكم التخصيصات للتكاليف العمليتية والإدارية لعمليات الأمم المتحدة وتغطية نفقات (الأونسكوم) اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة السابقة التي انتقلت الآن إلى لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش رغم عدم وجود عمل ينبغي تغطيته في الوقت الحاضر. وهناك الاستقطاعات الهائلة لصندوق التعويضات، وعدم إقرار مبدأ حسن الأداء الثابت في التعامل التجاري مع الدول، وسوء الإدارة المالية التي كشفها تقرير للأمين العام عن جزء من نشاط البرنامج وأؤكد عن جزء من نشاط البرنامج. والمقصود حصرا نشاطات مكتب المراقبة الداخلية كما ورد في تقرير الأمين العام A/55/436 تحت عنوان مكتب برنامج العراق. وهناك طبعا الإخفاقات التي شهدها مكتب برنامج إزالة الألغام في المحافظات العراقية الشمالية الثلاث وبرنامج قطاع الكهرباء في المحافظات المذكورة. وهناك أيضا الانتهاكات التي ارتكبت من مكتب البرنامج وموظفي الأمم المتحدة لالتزاماتهم بموجب مذكرة التفاهم.

وقد عرضنا يا سيدي الرئيس هذه الأمثلة بتفاصيلها في جلسات الجولة الأولى من الحوار التي تمت مع الأمين العام في شباط/فبراير الماضي. ووزعت كافة الأوراق عليكم.

ولكن بالإضافة إلى ما تقدم أود أن أشير إلى بعض المظاهر الصارخة التي تحيط بتطبيق ما يعرف بالبرنامج الإنساني مما قد لا يكون معروفا للجميع.

هل يعقل أن الصرف في إطار برنامج بلغت موارده المليارات من الدولارات واليورو لا يخضع للتدقيق الحسابي الخارجي من المدققين القانونيين المحايدين من خارج الأمم المتحدة؟ هل يعقل أن تستقطع الوكالات الإخصائية التي تتولى تنفيذ البرنامج عمولة Commission لقاء هذا التنفيذ وتستخدم هذه العمولة لتغطية مجمل نشاطاتها أي التي تمت بصلة للبرنامج أو لا تمت له بأي صلة؟ وهل من المقبول لكم في المجلس أن لا تقف الشهية عند حد شراء السيارات والعدد واللوازم الإدارية؟ وهل من المقبول لكم في المجلس أن يحرم العراق من الموارد والعدد الإدارية التي يستخدمها البرنامج والتي يشتريها ويقتنيها من موارد العراق كالسيارات والحواسيب مثلا حتى بعد تسقيطها من الاستخدام؟ وأن تتلف هذه الحواسيب بأمر من نيويورك بعد استبدالها بحواسيب جديدة ويُرفض طلب العراق بتمكينه من استخدامها؟

هل تقبلون أن تستخدم موارد البرنامج لتأجير المساكن الشخصية لبعض مدراء مكاتب الوكالات؟ وهل يعقل، أو تقبل أي حكومة في العالم ألا يحاط البنك المركزي العراقي بأية معلومات عن المعاملات المصرفية التي تخص موارد العراق التي بلغت مليارات الدولارات؟ إن البنك المركزي العراقي لا يعرف أي شيء عما يدور في التعامل

المصرفي التابع للأمم المتحدة حول موارد العراق، بالرغم من أن مذكرة التفاهم تنص على تعيين ضابط ارتباط من المصرف المركزي في نيويورك بغرض الوقوف على حقيقة هذه الأمور والتنسيق مع المصرف الذي يمسك الحساب هنا. وفعلنا ذلك، يذهب إلى المصرف، يقولون له غير مسموح لك أن تدخل، عليك أن تأتينا بموافقة الأمم المتحدة، يأتي إلى الأمم المتحدة، تقول الأمم المتحدة له غير مسموح لك ذلك لأن هذه المسألة خاضعة لسلطة مجلس الأمن. وبقي هنا ستة أشهر بدون عمل. هل من الإنصاف أن تتوارد المشتريات وتنشأ مكاتب لها في الخارج، مكاتب مشتريات خارج العراق، في الوقت الذي يمكن فيه أن تؤمن بطرق أقل كلفة من داخل العراق وأنتم تتحدثون عن العنصر النقدي؟ هل من المقبول أن تكون مشتريات بعض مكاتب الوكالات في القطاعات المسؤولة عن تنفيذها في شمال العراق أقل كفاءة وأكثر كلفة مما يوازيها من مقتنيات حكومة العراق بمحافظات الوسط والجنوب؟ وهل من المقبول أن تسير سياسة الإيفادات للموظفين دون رقيب لأتفه الأسباب مع ما يترتب على ذلك من كلفة ونفقات كما حصل في عطلة عيد الفصح الماضي، حين أوفد مسؤولو حسابات البرنامج والوكالات من العراق إلى جنيف، لأي غرض؟ لمجرد شرح استمارة حسابية، مجرد استمارة حسابية، لكل مسؤولي حسابات الوكالات والعاملين في البرنامج في العراق. هل تقبلون حكومات أو أمم متحدة أن توفد سكرتيرة من باريس إلى بغداد لكي تحل محل سكرتيرة أجيزت لقضاء عطلة في الخارج لمدة شهر؟ هل توجد مثل هذه الممارسات في عالم اليوم؟ طبعا، ولكنها موجودة في البرنامج الإنساني المزعوم. إن تقارير مكتب برنامج العراق التي تقدم إلى الأمين العام ويقدمها لكم قد اختفت منها منذ عام ١٩٩٩ الجداول التفصيلية التي تتعلق بالمدخلات المالية لمختلف المراحل، وما يتم بشأن توزيعها والصرف منها. لماذا انقطع ذكر هذه الجداول؟ هل أن السبب يكون في حقيقة إننا وغيرنا من المهتمين بدأنا نشير إلى ما يرد فيها لبيان العديد من أوجه الخلل في البرنامج؟ ثم لماذا لا تشير هذه التقارير إلى التقارير الميدانية التي ترسلها الوكالات والمكاتب في بغداد، في تقارير الأمين العام بدون تحريف؟

إن هذه الأمثلة التفصيلية التي وقفنا عليها إما بالتحليل، اعتمادا على الوثائق التي ترد، وأحيانا نكتشفها بالصدفة من خلال زلة اللسان، أقل ما يمكن أن يقال في شأنها إنها تستحق الاستهجان، ولا شك أن الكثير منها متوفر بكتمان مؤسسي لكي لا نعرف ما يجري في شأن صرف مواردنا المالية. إن قصدنا من الإشارة إلى هذه الأمثلة القليلة حقيقة لا نهدف منه خلق الإثارة أو الجدل بقدر ما نستهدف بيان الحقائق التي لمسناها من تجربة التعايش مع ما يعرف بالبرنامج الإنساني الذي قبلنا به لوقف التدهور على الأقل في الحالة المعيشية للسكان في ظل الحصار الجائر المفروض علينا. ومن الجدير بالذكر والتأكيد أننا لم نغفل التنبيه على العديد من الأوجه التي ذكرناها في عشرات أو مئات الرسائل إلى الأمين العام للأمم المتحدة، وفي الاتصالات التي جرت على صعيد دائرة المنسق للبرنامج في العراق ومكتب برنامج العراق في نيويورك، ولم نشهد لغاية الآن أي توجه جدي لإصلاح الخلل.

لذلك، إننا نطالب مجلس الأمن اليوم رسميا بأن يتولى بطريقة مناسبة التحقيق فيما أشرت إليه، وأن تعلن النتائج لكي يطلع أعضاء المنظمة والرأي العام العالمي على الحقائق كاملة، كما نطالب المجلس رسميا بأن تتخذ الإجراءات في أسرع وقت ممكن لاعتماد تدقيق خارجي لحسابات مكتب برنامج العراق والوكالات والمكاتب واللجان التي ارتبطت ببرنامج النفط مقابل الغذاء منذ البداية، على أن يكون التدقيق من قبل مكتب محاسبين قانونيين خارجي يتمتع بالكفاءة والحياد ويتم اختياره بالتشاور مع حكومة بلادي.

لقد طالبت حكومة بلادي في الرسالة التي بعث بها وزير خارجية العراق بتاريخ ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١ إلى الأمين العام و الموزعة في الوثيقة S/2001/324 بإجراء هذا التدقيق المحاسبي و لم نتلق الجواب حتى الآن، ولذلك فإننا نطالب المجلس رسميا به.

إن برنامجا كهذا مع ما فيه من خلل أشرت إليه لا يمكن أن يؤسس نظاما فاعلا يلبي الحاجات الإنسانية للشعب العراقي. وأود أن أذكِّركم في هذا الصدد وأذكر جميع الذين ألقوا باللوم على حكومة بلادي بأنها هي المسبب في عدم بلوغ البرنامج أهدافه الإنسانية - وسأعرض أيضا بعض التفاصيل - بما استقر عليه رأي الفريق الثاني من الأفرقة التي شكلها المجلس برئاسة السفير سيلسو أموريم، والذي عني ببحث الحالة الإنسانية في العراق عام ١٩٩٩، حيث قال

> ''إن الحالة الإنسانية في العراق ستظل على وضعها الأليم ما لم يحدث انعاش مطرد للاقتصاد العراقي وهو بدوره أمر لا يمكن أن يتحقق عن طريق الجهود الإنسانية العلاجية وحدها''. (S/1999/356، المرفق الثاني، الفقرة ٥٨). هذه الفقرة هي الفقرة الأخيرة من تقرير أموريم. إن هذا يعني بوضوح أن العلاج يكمن في رفع الحصار.

لنرى كيف توجه المجلس لمعالجة هذه المسألة. ومرة أخرى لا بد لي أن أذكر وأعود إلى شيء من الخلفية إذ يبدو أن البعض ينسى والآخر يتناسى.

إنكم تذكرون، سيدي الرئيس، أن المجلس حينما كان معنيا بمناقشة تقارير الأمين العام واللجنة الخاصة السابقة والوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، فاجأت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا المجلس والعالم أجمع بشن عدوان على العراق. وبذلك انتهت مداولات المجلس الخاصة بالمراجعة الشاملة لامتثال العراق بهدف ضمان أن العراق قد تم نزع أسلحته بشكل فعال بغية تحريره من العقوبات، وهو المقترح الذي كان الأمين العام قد قدمه في ٦ آب/أغسطس من ذلك العام. وقد بقي المجلس عاجزا عن عمل أي شيء لفترة وأفلتت الولايات المتحدة وبريطانيا من المسؤولية. وفي حين تم تجاهل حقوق العراق كليا، استؤنفت الجهود بعد فترة قصيرة للتستر على لا مشروعية الأفعال الأنكلو - أمريكية ولمعالجة الموقف. وأذكركم بالمقترح الكندي بتشكيل هيئات تم تأسيس أفرقة أموريم لإجراء مراجعة بشكل أولي لمجالي نزع الأسلحة والوضع الإنساني. فريقان ابتداء أضيف إليهما فريق ثالث، نتيجة لمساعي الكويت بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، للمجال الذي سمي، مسألة المفقودين وإعادة الممتلكات.

وبعد انتهاء عمل أفرقة أموريم ومناقشة التقارير التي تقدمت بها، بذلت المملكة المتحدة بدعم أمريكي واضح، مساع حثيثة للخروج بقرار جديد واستغرقت تلك المساعي عدة أشهر. وصدر نتيجة ذلك القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر أعلن العراق عدم التعامل مع القرار المذكور لأنه لم يلب طلب العراق المشروع برفع الحصار، ولأنه جاء خاليا من كل إشارة إلى العدوان الذي يتعرض له العراق وإلى الخرق اليومي لسيادته من خلال فرض مناطق حظر الطيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقد أوضح العراق بأن الهدف الحقيقي للولايات المتحدة وبريطانيا من ذلك القرار ليس رفع الحصار بل إنه عملية خداع للرأي العام العالمي لأن مفهوم ''التعليق'' الذي يرد في القرار، هو مفهوم جديد، وأمامه سلسلة طويلة ومعقدة من الشروط الجديدة والغامضة والتي تتحمل شتى التفسيرات بالشكل الذي يجعل القرار لا ينطوي في الواقع على ضمانه بأن التعليق سيحصل، كما أن التوقيتات الواردة في القرار

طويلة بشكل مصطنع ووضعت هذه التوقيتات إذا تتذكرون جيدا بشكل يتماشى مع اعتبارات السنة الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها تظهر النوايا الأمريكية والبريطانية في استمرار الحظر الجوي غير الشرعي على شمال العراق وجنوبه واستمرار العدوان العسكري عليه إضافة إلى التدخل الأمريكي اللاشرعي في الشؤون الداخلية والعمل علنا على تغيير النظام السياسي الوطني في العراق وقد أوضحنا أيضا أن القرار في جوهره وشكله يمثل إعادة كتابة للقرار ٦٨٧ (١٩٩١) بشكل مغرض وغير قانوني. كما أوضحنا أيضا بأن الشروط المتشددة والغامضة التي وضعت على مفهوم ''التعليق''، وهو مفهوم جديد وذو طابع وهمي كما قلت، هي شروط جديدة لم ترد في القرارات السابقة وقد أقحمت لإفراغ أي تعليق، إذا حصل، من محتواه، وبالتالي لا فائدة جدية فيه للعراق فضلا عن أنه ينطوي على تقييد متعسف لسيادة العراق على اقتصاده وموارده.

ومرة أخرى بقي الوضع على ما هو عليه، ولكن استمر تصاعد الحملة العالمية لرفع الحصار عن العراق ووقف جريمة الإبادة البشرية التي ترتكب ضد أبناء الشعب العراقي. وبمجيء الإدارة الأمريكية الجديدة الحالية إلى سدة الحكم أوائل هذا العام، بدأنا نسمع على لسان المسؤولين الأمريكيين ما يشير إلى أن الحصار المفروض على العراق أصبح ''يتداعى'' وأنه يشبه ''الجبنة السويسرية'' وأن من أبرز اهتمامات الإدارة المذكورة هو ''تنشيط'' العقوبات المفروضة على العراق. وبدأ مفهوم التنشيط يتوضح شيئا فشيئا بعد فترة قصيرة، حين بدأ الحديث عما يسمى ''العقوبات الذكية''، التي زعم أنها تهدف إلى تخفيف العقوبات عن السكان وتشييدها على الحكومة العراقية. وأرجو ألا تنسوا، يا سيادة الرئيس، بأن الإدارة الأمريكية الجديدة افتتحت سجل تعاملها مع العراق بعدوان مسلح ليلة ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠١.

وفي أيار/مايو الماضي، وضمن رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن، أنبرت المملكة المتحدة كالعادة بإخراج الموقف الأمريكي في صيغة مشروع قرار تحت غطاء البرنامج الإنساني لصيغة النفط مقابل الغذاء، الذي كان انتهاء مرحلته التاسعة ستحل في نهاية يوم ٣ حزيران/يونيه.

وتوالت بعد ذلك مشاريع القرارات والتعديلات وشغل المجلس منذ ذلك التاريخ بمساع محمومة في حلقة الأعضاء الخمسة الدائمين بشكل رئيسي للخروج بصيغة تنال القبول. وعندما أصبحت المرحلة التاسعة لبرنامج النفط مقابل الغذاء توشك على الانتهاء، وتبينت استحالة الاتفاق على قرار مقبول وفق نهج العقوبات الذكية الذي تدفع به بريطانيا والولايات المتحدة، اعتمد المجلس القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١) في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الذي تقرر فيه تمديد العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء لمدة شهر وأقحمت فيه فقرة كموطئ قدم للنظر في الترتيبات الجديدة التي تستند على مفهوم المشروع الأمريكي البريطاني بأمل أن تنجز ويصار إلى تنفيذها لمدة ١٩٠ يوما بعد انتهاء المهلة الأولى.

لقد رفض العراق التعامل مع هذا القرار لسببين جوهريين. الأول هو أن القرار يستخدم برنامج النفط مقابل الغذاء غطاء لتمرير صيغة المشروع الأمريكي البريطاني حول ''العقوبات الذكية''. والسبب الجوهري الثاني أن تمديد البرنامج لمدة شهر لا يكفي من الناحية العملية لتنفيذ تصدير النفط واستيراد المواد المدنية، وهما شقَّا البرنامج. وليس مثل هذا الموقف من جانب العراق بجديد، حيث سبق للعراق أن رفض القرارين ١٢٧٥ (١٩٩٩) و ١٢٨٠ (١٩٩٩)، حين مدد الأول البرنامج لمدة أسبوعين، والثاني لمدة أسبوع، من أجل إعطاء المجلس فرصة للتوصل إلى اتفاق بشأن قرار مجلس الأمن ١٢٨٤ (١٩٩٩). ونتيجة موقفا من القرار ١٣٥٢ (٢٠٠١)، كما تعلمون، قمنا بإيقاف تصدير النفط بموجب تعاقدات جديدة ابتداء من ٤ حزيران/يونيه.

وبرغم ذلك، لم تنقطع المساعي الحثيثة من الولايات المتحدة وبريطانيا للتوصل إلى اعتماد تدابير نظام "العقوبات الذكية". وقد أعلن العراق في مناسبات عديدة رفضه التعامل مع هذه التدابير بأية صيغة كانت.

إن الأوساط الأمريكية والبريطانية التي تروج لهذا النظام تزعم أن الهدف منه هو تحرير التجارة مع العراق من القيود وتشجيعها وأنه لا يستهدف سوء تحريم التجارة غير المشروعة التي تشمل المواد ذات الاستخدام المزدوج. ولكن دراسة التفاصيل تكشف الطبيعة المضللة لهذه المزاعم كما سأتطرق إليها بعد أن أختتم كلمتي.

إن المضمون الجوهري للمشاريع المطروحة يعني في الواقع "تأسيس نظام جديد للحصار ضد العراق"، ولا ينطوي على أي تخفيف. فالتجارة الحرة المزعومة في المواد والسلع المدنية مع العراق أُخضعت لمختلف أنواع القيود والشروط وآليات التدقيق والمراقبة من جملة من الهيئات، التي تتصدرها لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش واللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ومكتب برنامج العراق والمجلس ككل، على نحو يعيد كتابة شروط وآليات مذكرة التفاهم المعقود بين العراق والأمين العام للأمم المتحدة، والتي استمرت في التطبيق لتسع مراحل. كما أن النظام الجديد الذي تدفع به الولايات المتحدة وبريطانيا يعيد كتابة قرارات مجلس الأمن وبخاصة ما ورد في الفقرة ٢٤ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، والقرار ٧٠٠ (١٩٩١) والقرار ١٠٥١ (١٩٩٦). وفضلا عن ذلك، يستحوذ النظام الجديد على كل موارد العراق المالية ويخضعها لسيطرة الأمم المتحدة ليتم التصرف بها بدون أي تدخل من جانب الحكومة العراقية. كما أنه لا يطال العراق فحسب، بل يسعى للسيطرة على تعاملات الدول المجاورة للعراق ويخضعها لمختلف القيود، والهدف طبعا إحكام الخناق على العراق بالكامل.

إن النظام الجديد يمارس تضليلا مكشوفا حين يدرج بعض النصوص التي تخص الطيران المدني ودفع مستحقات العراق لميزانيات المنظمات الدولية، لأن المسألة الأولى مسألة الطيران المدني منعت عن العراق استنادا إلى منطق غاشم للقوة وتفسيرات ملتوية لأحكام الفقرات ذات العلاقة من قرار المجلس ٦٧٠ (١٩٩١). ولكون المسألة الثانية أي دفع مستحقات العراق لميزانيات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى هي حق مشروع للعراق يترتب بحكم عضويته في المنظمات الدولية ذات العلاقة، وأن حرمان العراق من ممارسة هذا الحق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها يُقصد به عزل العراق سياسيا في عمل هذه المنظمة.

إن القرار ٦٦١ (١٩٩٠) لا يشمل دفع هذه المستحقات. وإن دفع هذه المستحقات

(تكلم بالانكليزية)

ليس معاملة مالية محظورة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، حتى يحرم العراق من دفعها في المقام الأول. بل هو التزام يتأتى نتيجة لعضوية العراق في الأمم المتحدة. وإذا رأى شخص أن يهتم بهذا يجب أن يكون هو في المقام الأول الأمين العام أو مستشاره القانون. والآن يعطى لنا كما لو أنه هبة أو هدية. وهكذا، كما ترون، إن لدينا فائدة!!

وأخيرا إن الخلط بين النظام العقابي الجديد "الجزاءات الذكية" وبرنامج النفط مقابل الغذاء يعني قطعا استبدال التزامات المجلس تجاه العراق برفع الحصار الواردة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) بنهج مستديم لبرنامج يُزعم كونه إنسانيا لصالح الشعب العراقي.

إن رفضنا القاطع لأي صيغة كانت، ومن حيث أتت، لما يعرف بالعقوبات الذكية سيبقى موقفا ثابتا، ويجب أن لا يقوم أي وهم حوله. إننا لا نعتقد بأن أية دولة أو جهة أو إنسان عاقل يتوقع إسهام أية دولة في مشروع يرمي

إلى إنهائـها ككيـان ذي سـيادة. وإن الخطـة الأمريكيـة البريطانية، وكذلك الأفكار والمقترحات الفرنسية، وما يدور حولها، تعني في الواقع مصادرة كاملة لمصير الدولة العراقية والشعب العراقي في مختلف الميادين: السياسية، والاقتصادية، والتنموية، والتجارية، والصناعية، والمالية، والاجتماعية. ولهذا فإن رفضنا لهذه الخطط، وما تهدف إليه، يرقى بالنسبة إلينا إلى مستوى ”معركة استقلال وطني“، مهما غلت التضحيات. إن ما يعرف بالعقوبات الذكية ليس سوى نمط من أنماط الاستعمار الجديد، وإننا نرفض رفضا قاطعا أن نُحول إلى مجرد مجتمع استهلاكي بحت - يأكل ولا يفكر، ويتمتع ولا يدبّر، ولصالح من؟ لصالح الأجنبي.

وأؤكد لكم سيدي الرئيس ولبقية أعضاء المجلس، أن موقفنا هذا ليس مجرد صناعة بلاغية وإنما هو موقف حقيقي. لقد تعامل مجلس الأمن مع شعب العراق من زاوية الغذاء والدواء وبعض الاحتياجات الإنسانية المدنية بطريقة تخلو من النزاهة منذ البداية.

(تكلم بالانكليزية)

إن القرار ٦٦١ (١٩٩٠) يتحدث في ظاهره عن بعض الاستثناءات للجزاءات. ماذا كانت هذه الاستثناءات؟ دعوني أذكركم بها: الأدوية والأغذية، في ظروف إنسانية خاصة - الغذاء، في ظروف إنسانية خاصة. وعندما طلب من المستشار القانوني أن يقدم الرأي القانوني بشأن معنى مصطلح ”ظروف إنسانية خاصة“، حتى يعرف مجلس الأمن واللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) ما يستتبعه ذلك، أصدر المستشار القانوني آنذاك، السيد فليشاور، رأيا قانونيا محيرا للعقول يقع في ثلاث صفحات. إذا قرأه أحد، وأنا أدعو الأعضاء إلى أن يفعلوا ذلك، فأرجو أن يتفضل ويخبرني بما إذا كان قد فهم منه شيئا؟ إنه ليس أكثر من متاهة.

لذا، عندما قلت إنه منذ البداية، إن الجزاءات قد فرضت بطريقة تخلو من النزاهة والأمانة، فقد كنت أعني ما أقول. فالتعليم قد خضع للجزاءات. والإعلام خضع للجزاءات. هل سمع أحدكم بشيء من هذا القبيل في تاريخ الأمم المتحدة؟ لم يحدث شيء من ذلك حتى ولا في حالة روديسيا أو جنوب أفريقيا. لكن لماذا حدث ذلك في حالة العراق؟

لا شيء للفكر - فقط الدواء والغذاء، في ظروف إنسانية خاصة. وحتى في إطار البرنامج الإنساني، لا شيء للفكر والثقافة والمعلومات والروابط الاجتماعية والتقدم الصناعي والزراعي والعلمي وما تقتضيه إدارة الدولة من مستلزمات. وليس سبب هذا الحرمان المتعمد مستعصيا على الإدراك.

(تكلم بالعربية)

إن التخطيط منذ البداية لفرض الحصار الجائر على العراق وإدامته بكل هذه القسوة يستند إلى سبب سياسي مفاده ببساطة تغيير النظام السياسي الوطني في العراق. وأنتم كلكم تعرفون هذه الحقيقة، وكل من في هذه القاعدة يعرفها. إن هذا الهدف ليس هو الهدف المشترك لأعضاء المجتمع الدولي المتمثل في أعضاء الأمم المتحدة.

(تكلم بالانكليزية)

وهؤلاء الذين يتحدثون باسم المجتمع الدولي، فإنهم ببساطة يمارسون الخداع والكذب هنا، إنما لا يمثلون المجتمع الدولي في هذه السياسة. فالإطاحة بحكومة العراق لا تمثل المصلحة الجماعية لأعضاء الأمم المتحدة. ولم تنص قرارات مجلس الأمن على ذلك.

وفي أعقاب صدور قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)، أدلى السير دافيد هاناي ببيان للصحافة قال فيه إن

هذا سيساعد في الإطاحة بنظام صدام حسين. وأدلى الرئيس بوش الأب بتصريحات مماثلة.

وإذا قرأ أحد الدراسة التي أعدها إيان جونستون، والتي نشرها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث بشأن هذه المسألة ذاهّا – عن الكيفية التي صدر بها القرار ٦٨٧ (١٩٩١) – سيجد تفسيرا واضحا كل الوضوح هناك. ربما لا تجدون في المجلس وقتا لمتابعة مثل هذه الأمور. إنكم مشغولون جدا في هذه القاعة الصغيرة، تتشاورون بمعزل عن أولئك الذين ينبغي أن تعملوا معهم بوصفهم الشركاء الرئيسيين.

(تكلم بالعربية)

إنه هدف الولايات المتحدة الأمريكية وحليفتها الصهيونية، وأقول الصهيونية ومن ينسحب خلفهما بتأثيرات مصلحية ناجمة عن عقلية ونهج الاستعمار القديم هو الذي يروج لمثل هذه الألاعيب. إن الذي يرمون المسؤولية على عاتق الحكم الوطني في العراق عليهم أن يستذكروا بأن هذا النظام هو نفسه الذي حقق للعراق أعلى مستويات التنمية بإقرار المنظمات الدولية المعنية. كما أن عليهم أن يعوا بأن ما يشيرون إليه بمصطلح ''تداعي نظام العقوبات'' يمثل في الحقيقة تعبيرا ملموسا عن عدم اقتناع الغالبية المطلقة من أعضاء المجتمع الدولي بأن ما يجري ضد العراق لا يمثل هدفهم المشترك. وإننا موقنون بأن المساعي الامبريالية والصهيونية والكولونيالية القديمة في احتواء الموقف لا شك ستفشل. فلم يعد خافيا على أحد أن المسألة لا تمت في جوهرها بأية صلة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، أو لكون العراق ما يزال عنصرا يهدد جيرانه، أو أن سبب المعضلة سياسات وممارسات الحكومة العراقية.

إن سلطات ووظائف مجلس الأمن بموجب الميثاق واضحة، ويتوفر لها شرح مستفيض في المراجع الفقهية والقضائية. وإن الحديث عن الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات المجلس في العديد من القضايا أصبحت في الواقع أيها السادة أن كنتم لا تعرفون، موضعا لتعليقات ساخرة في العديد من تلك المراجع. وبدأت تلك المراجع تتحدث عن مصادرة الولايات المتحدة للشرعية الدولية، وحققت خصخصتها لمجلس الأمن بمنطق القوة الغاشمة. ومن يستخدم تلك المصطلحات هم محامون أمريكيون بارزون، ليس من مكان آخر أكثر من جامعة ميتشجن المحترمة.

هذه هي غطرسة القوة.

(تكلم بالعربية)

إن المطلوب الآن هو تصحيح الوضع الخطير الذي يخص العراق لكي يشعر العراق حقا بأن مجلس الأمن يتعامل معه بأسلوب عادل ومتوازن ومنصف، بدلا من مجرد دعوته وتوجيه الأوامر إليه للقيام بعمل ما يعتبره الذين يخفون جداول أعمال ضده واجبات على العراق بموجب الميثاق.

إن الحصار المفروض على العراق يجب أن يرفع، وسيرفع، وينبغي أن تحترم سيادة العراق، وإن جميع أعمال التدخل في شؤون العراق الداخلية ينبغي أن تتوقف، وإن مظالم العراق ينبغي أن تنصف. هذه العناصر تمثل القاعدة الأساسية لتوفير السلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

إن على المجلس أن يلتفت إلى سياسة النفاق والمعايير المزدوجة التي تنتهجها الولايات المتحدة وبريطانيا ضد العراق على أساس مقارنة الدور الذي تلعبانه في دعم الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، بدءا باستيطان أرضه وانتهاء بقمع انتفاضته، هذه الانتفاضة المجيدة، وصمود العراق ضد الطغيان الأمريكي وعليكم أن تدركوا هذا بمزيد من الاحترام، بات اليوم شعار المناضلين العرب في كل أرجاء الوطن العربي، وأنا لا أتحدث عن حكومات، لأنهم بدأوا

يشعرون أن هذا هو السبيل الوحيد لكي ترتفع شؤون أمتهم وتتقدم في ركب الحضارة الإنسانية.

أمس، سمعنا كلاما كثيرا من الممثل الموقر للولايات المتحدة الأمريكية والممثل الموقر للمملكة المتحدة، وتبعهما عدد من المتحدثين، كلاما حقيقة لا يمكن لأي منصف، عراقي أو غير عراقي، أن يتركه بدون تمحيص.

(تكلم بالانكليزية)

سمعنا من هذين الممثلين معا - وأُدرك أنني آخذ الكثير من وقت المجلس الثمين، ولكن اسمحوا لي مع المغفرة سيدي الرئيس - سمعنا - حسب قول الولايات المتحدة - أن الإسم الأفضل لبرنامج ''النفط مقابل الغذاء'' هو ''النفط مقابل التنمية''، لأن هذا المصطلح يعكس بدقة أكبر أنه حتى اليوم بإمكان النظام العراقي أن يعيد تنمية البلد مستخدما برنامج النفط مقابل الغذاء. وروّج ممثل المملكة المتحدة أيضا لأفكار مماثلة. سمعنا أن حكومة العراق هي المسؤولة عن عدم تحقيق البرنامج لهدفه النهائي، ولقد تم توجيه كلام إليّ أنا شخصيا، بوصفي ممثلا لحكومتي، من متكلمين يلقون باللوم على حكومتي ويطالبونها بالتعاون. وذهب البعض حتى إلى حد الاقتباس عن تقارير الأمين العام بهذا المعنى، وذكروا مسألة التأشيرات، ومسألة فتح خطابات الاعتماد، ومسألة التأخير في إبرام عقود، وما إلى ذلك. هل يعلمون الحقائق بالفعل؟ فعندما يتكلم أحد في هذا المجلس باسم حكومة يجب أن يكونوا متأكدين مما يقولونه، وألا تكون معلوماتهم مضللة ويتكلمون في تحالفات لمجرد تقديم بيان لدوافع خارجية أو أسباب مرتبطة بمصلحة شخصية لا يعلمها إلا الله. إنني واثق من أن الجميع هنا يفهمون ما أعني بالأسباب المرتبطة بالمصلحة الشخصية.

ويقال لنا إن هذه الترتيبات الجديدة يجب الانتهاء منها قبل ٣ تموز/يوليه، لأنها تمثل الجسر بين البرنامج الإنساني والقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، وأن القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) كان يحتوي على عنصر إنساني ولكنه لم يكن كافيا، ولذلك يجب أن نحسنه. لقد استمعنا إلى العديد من السفراء هنا اليوم يتحدثون عن التحسينات التي أدخلها المجلس على القرارين ١٣٠٢ (٢٠٠٠) و ١٣٣٠ (٢٠٠٠)، إلى آخر ذلك. ونشكركم كثيرا على التحسين. أي تحسين؟ فلنر ما هو التحسين الذي تم إجراؤه في هذين القرارين وفي القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

على العراق أن يمتثل للقرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) بشأن الأسلحة وعليه أن يتعاون بشأن برنامج النفط مقابل الغذاء. وبمجرد أن يحدث ذلك سيتم تعليق الجزاءات ثم رفعها. بهذه السهولة. لماذا لم يصبح تعليق الجزاءات على ليبيا رفعا لها حتى الآن؟ لابد أن نتسائل عن السبب، أم أنه محظور علينا حتى من التساؤل؟

عندما ننظر في القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) فإن موقفنا في هذا الصدد وبصدد الجزاءات الذكية، وهو الموقف الذي أحدده اليوم، ليس موقفا عاطفيا يصدر عن عقل غير منطقي، وهو الاتهام الذي يحاول من لديهم ضغينة ضد العراق أن يذموننا به. إذ أنه موقف مدروس بدقة ومرتكز على تحليل موضوعي لما استتبعه وما سوف يستتبعه. وسأقدم مثالا واحدا فقط كي لا استغرق الكثير من وقت المجلس. إنه يطلب عودة المفتشين. ليفعلوا ماذا؟ لتنفيذ أنظمة معززة للرصد والتحقق الجاريين تنفذها العراق، ولتسوية قضايا عالقة في نزع السلاح، وأخيرا إذا أعلنت اللجنة الجديدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية أن العراق تعاون في جميع النواحي وأحرز تقدما في جميع القضايا الغير محسومة، عندئذ نحصل على تعليق للجزاءات.

وأنا اقول ''مرحبا''. فلنر على أساس السجل كيف سيحدث هذا، وذلك على أساس سجلات كياناتكم أنتم.

يتذكر المجلس أنه عندما سمح بعودة بتلر وفريقه والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى دخول العراق لإجراء عمليات تفتيش معينة، بغية تقديم تقرير إلى مجلس الأمن عما إذا كان العراق يتعاون أم لا، حتى يمكن للمجلس إجراء الاستعراض الشامل، أجرى الفريقان معا ٣٠٠ عملية تفتيش على إجمالي ٤٢٧ موقعا. وعندما تم تقديم التقرير إلى مجلس الأمن، أعلن بتلر أن العراق لم يتعاون بالكامل، بينما أعلنت الوكالة الدولية أن العراق قدم أعلى مستوى ممكن من التعاون. لماذا أعلن بتلر أن العراق لم يتعاون بالكامل؟ بسبب خمسة أحداث من إجمالي ٤٢٧ حدثا. وبأي طريقة حسابات نجد أن هذه الأحداث الخمسة من إجمالي ٤٢٧ حدثا تمثل ١,١٧ في المائة، أي إن كان هناك تعاونا مع بتلر ٩٨,٨٣ في المائة من كل الأوقات. وبأي معيار كان ينبغي أن يعتبر ذلك على الأقل كافيا تماما، ويقال ''شكرا لك يا عراق''، ويبدأ الاستعراض الشامل.الذي حصلنا عليه في المقابل هو خمسة أيام من القصف المكثف من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لتقويض العملية برمتها. إذن ما هو الضمان الموجود، عندما يكون لديك القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩) بهذا الشكل الرسمي - تعاون في جميع النواحي بغية إحراز تقدم. وما هو هذا التقدم إذا تضمن القرار نصا مفاده أنه إذا قال حتى موظف صغير في الميدان إنه لا يوجد تعاون يتم تعليق التعليق.

إن تجديد التعليق يحتاج إلى المناقشة والموافقة في مجلس الأمن، ومع ذلك يأتي تقرير واحد من مجرد موظف صغير ليقضي تلقائيا على التعليق. إذن، كيف نتعامل مع هذا؟ أليست حقيقة أن بعض الأعضاء الملتفين حول هذه الطاولة يرون أن هناك العديد من أوجه اللبس في ذلك القرار وتحتاج إلى التوضيح؟ ومن بينهم أعضاء دائمون.

هل سيؤدي هذا إلى سد الفجوة حقيقة؟

هناك ادعاء موجود في البيانين المقدمين من ممثلي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ومن يتبعهم، وهو أن حكومة العراق هي التي تفضل استمرار الوضع الراهن على حساب معاناة شعبه. ماذا لو كان الأمر كذلك.

لماذا نعمل مع الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩١؟ وبصرف النظر عن الأحكام حول جدية عملنا وما حققناه وما إلى ذلك؟ لماذا لم نتوقف عن العمل طيلة السنوات التي أشرت إليها؟

وبالنسبة لمسألة منح التأشيرات، يتحدث الناس كثيرا لصالح هذا الموضوع، ولكن علينا ألا ننسى: أن ممثل المملكة المتحدة الموقر يقول لنا إن نهجه مقدم حقيقة بنية حسنة، ''بنية حسنة'' بمعنى أن هذه المقترحات مقدمة ضمن إطار القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩)، وإن هذا النهج استجابة للنداءات الموجهة من المجتمع الدولي من أجل تخفيف محنة العراق. وهم يقولون إن حكومة العراق هي وحدها المسؤولة عن تحقيق هذا الهدف، وهو تخفيف محنة شعبه.

وقبل أن يقول هذا، تكلم عن العنصر النقدي في قطاع النفط وكيف كان القصد، في الحقيقة، هو مساعدة العراق على الاستفادة منه، ولكن العراق لم يفعل. فالعراق لم يأخذ العنصر النقدي في القطاعات الأخرى. وكما تعرفون، لقد وافق مجلس الأمن على العنصر النقدي في قطاع النفط. فالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ١٣٣٠ (٢٠٠٠) سمحت باستخدام مبالغ تصل إلى ٦٠٠ مليون يورو لتغطية تكاليف النفقات المحلية لقطاع النفط العراقي. وقام فريق بزيارة العراق خلال الفترة من ١٨ آذار/مارس إلى ٢ نيسان/أبريل. وعمل خبراؤنا مع الفريق وقاموا بزيارات موسعة للمواقع. وقدم الفريق تقريره إلى الأمين العام في نهاية شهر أيار/مايو الماضي. وقدم الأمين العام هذا التقرير إليكم،

وهـو مـدرج حاليـا في الوثيقـة S/2001/566 المـؤرخ ٦ حزيران/يونيه. وفي هذا التقرير ذاته، هناك توصية بتحويل مبلغ ٦٠٠ مليون يورو إلى وزارة النفط العراقية عن طريق مصرف الرافدين بالأردن من الأموال المتراكمة خلال المرحلة التاسعة من مذكرة التفاهم، وبتحويل مبلغ آخر قيمته ٦٠٠ مليون يورو بنفس الطريقة في المرحلة التالية، بحيث يساوي مجموع الاعتماد ٢٠٠ ١ مليون يورو.

أولا، يقول السفير البريطاني أنهم مستعدون للموافقة على هذا الاقتراح، لكنه يلاحظ مع الأسف أن العراق يواصل وقف تنفيذ العنصر النقدي في مواقع أخرى من الاقتصاد العراقي. فما هي الصلة بين صناعة النفط وباقي الاقتصادي العراقي؟

لماذا لم تفرجوا عن هذا العنصر بالنسبة لصناعة النفط؟ لماذا لم تقم المملكة المتحدة بالإفراج عنه حتى الآن؟ هل قمتم بذلك. قد أكون مخطئا، فالمعلومات المتوفرة لدي تفيد أنكم لم تفعلوا.

ثانيا، في المشروع الجاري مناقشته واقتراحه، وفي الأفكار المطروحة حول هذه الطاولة، ليس هناك ثمة إشارة إلى هذه المسألة بالذات. فماذا يعني ذلك. إن ما نراه في المشروع الذي تمت صياغته لتحسين تجارة العراق مع العالم الخارجي، بشرط ألا تحصل حكومة العراق على أي نقود، هو أن محنة الشعب العراقي هي شاغل مجلس الأمن، والبريطانيين والأمريكيين، وموقفهم أبوي جدا، فقد تحولوا فجأة لصالح الشعب العراقي. ونحن نشعر بالامتنان. ولذلك تقدموا بفكرة أنهم سيقومون باختيار الشركات التي تستطيع التعامل في نفط العراق، وفقا لمعايير معينة. ولا يسمح لشركات أخرى بذلك. ففي النظام الحالي الخاضع لمذكرة التفاهم هناك شركات نفطية تسجل اسمها لدى الأمم المتحدة، وهي الشركات التي تشتري. والفقرة ٧ من المشروع المقدم من المملكة المتحدة غامضة للغاية، ولكن من الواضح على الأقل أنه سيتم اختيار الشركات وفقا لمعايير معينة وأن هذه الشركات هي التي سيسمح لها بالتعامل في نفط العراق. فهل لدينا ضمانات بأن هذه الشركات لن تكون من القطط السمان الغربية الأصل وأنها تكون الوحيدة المسموح لها بشراء النفط العراقي؟ هل لدينا ضمانات أن هذه الشركات، سيدي السفير، لن تقوم باستغلال المرفق الذي تمنحونها إياه بموجب القرار لتجريب أسعار النفط على الصعيد الدولي، ربما لدرجة تهديد منظمة البلدان المصدرة للنفط فيما يتصل بسياسات تحديد الأسعار. ليس لديكم ضمانات من هذا القبيل ولا توفرون للعراق أي مرونة لاختيار عملائه. وتعلمون أنه بالنسبة للنفط، وهي صناعة محددة ومتخصصة، ليس لكل عميل نفس الوزن. فكيف نبيع النفط الآن في إطار مذكرة التفاهم، بالنسبة للسعر على وجه التحديد؟ قرب نهاية كل شهر، تتصل منظمة تسويق النفط لدولة العراق بالمشرفين على النفط التابعين للأمم المتحدة عن طريق الفاكس والهاتف. وتجري مناقشة سوق النفط بصورة عامة، وتقدر أسعار النفط الخام العراقي على ضوء قيمة أنواع النفط الخام الأخرى. وتحدد أسعار النفط الخام العراقي بالنسبة لسعر النفط الخام في الأسواق الأخرى ومنها برنت ووست تكساس انترميديت وعمان ودبي. ثم يحدد السعر بعد وضع في الاعتبار تكاليف النقل وفروق الصنف وغير ذلك من العوامل ذات الصلة.

إن ما يؤدي إليه الاقتراح البريطاني هو تدخل في تسعير النفط الخام العراقي، مما ينطوي على تدمير تام للعلاقة بين المورد والمشتري.

والنتيجة النهائية، غير المذكورة في القرار هي استخدام النفط العراقي لعنصر للنفوذ، لأنه سيكون تحت رقابة شديدة، وتحويل سوق النفط، وإبقاء هذا السوق في صالح المشتري في جميع الأوقات وليس في صالح البائع.

النتيجة النهائية، التي لم تذكر في القرار، هي استخدام النفط العراقي كأداة تأثير، لأنه سيكون تحت سيطرة قوية، لتغيير شكل السوق النفطية والإبقاء عليها في كل الأوقات سوقا للمشتري بدلا من أن تكون سوقا للبائع. هذا هو تخفيف معاناة الشعب العراقي.

وفيما يتعلق بالحديث عن العناصر النقدية في القطاعات الأخرى، سيقسم هذا الترتيب العراقيين إلى مجموعتين: مجموعة في الشمال ومجموعة في الجنوب. وأي إنتاج محلي، عند شراءه، وأي عنصر نقدي يتم إنفاقه في ذلك المجال بالتحديد، سيستخدم في المكافأة والعقاب، من خلال فرض ضريبة على كل السياسات الحكومية أيا كانت أهدافها. ولسنا الوحيدين الذين يقولون إن ذلك النص بالذات غير حكيم. تفيد معلوماتي بأنه حتى بعض مسؤولي الأمم المتحدة يرون أن ذلك النص غير حكيم.

ويقال لنا إن القائمة التي سترفق بالقرار هي ليست قائمة رفض، وإنما مجرد قائمة استعراض. أي أن مجلس الأمن في الحقيقة لابد أن يقبلها. فما هو الضمان لدينا في نهاية المطاف بأن سياسة تأجيل العقود لن تستمر.

أمامي ورقة هنا – ليست ورقة عراقية – فهي ورقة تابعة للأمم المتحدة. إنها نشرة أسبوعية من مكتب برنامج العراق، تغطي الفترة من ١٦ إلى ٢٢ حزيران /٢٠٠١. وأقتبس من هذه الورقة:

”بالرغم من إفراج لجنة ٦٦١ أيضا عن أربعة عقود لإمدادات إنسانية إضافية بشرط الرصد الوثيق لمراقبي الأمم المتحدة في العراق للطرف المستخدم، والتي تضم قائمة تتضمن ١ ٠٥١ بندا، ارتفعت القيمة الإجمالية للتعاقدات المؤجلة من اللجنة قليلا في الأسبوع الماضي. وتبلغ الآن ٣,٢ مليار دولار، وهو مازال يمثل ١٤,٧ في المائة من قيمة كل العقود المعممة على اللجنة. والتعاقدات المفرج عنها هي لأنابيب صرف صحي وتطعيم ضد مرض الفم والقدم ولجهاز لتنظيف أنابيب النفط.

”إجمالا خلال هذا الأسبوع، أفرجت اللجنة عن ٤٢ عقدا قيمتها ٤٥,٥ مليون دولار، بينما احتجزت ٣٧ عقدا جديدا قيمتها ٩٨,٦ مليون دولار.“

وهكذا يفرج المجلس عن ٤٥ مليون دولار. ويحتجز المجلس ٩٠ مليون دولار. ما هو الضمان لدينا بأن ذلك لن يستمر؟ وكيف ستكون التجارة العراقية حرة لصالح تخفيف معاناة الشعب العراقي، كما يقول أنصار مشروع قرار العقوبات الذكية إنهم حريصون على تحقيقه؟

هناك في الحقيقة شيء واحد جيد بشأن هذا الاقتراح كله الذي طرحته المملكة المتحدة وتضغط من أجله الولايات المتحدة. لم ترد كلمة واحدة عن منطقة حظر الطيران؟ لماذا منطقة حظر طيران؟ أنا أعلم ما سيقولونه: إنها لحماية جيرانكم من تهديداتكم. إنها لاحتوائكم لأن لديكم نزعة لتجديد أسلحة الدمار الشامل. إنها غير مجدية لهم الآن، فحتى ضباطهم أنفسهم الذين درجوا على استخدامهم في اللجنة الخاصة للأمم المتحدة، قالوا إن العراق منزوع السلاح من حيث النوعية، ولذلك لا يجدي هذا الآن. وهناك الآن اتجاه آخر.

لقد قال السفير البريطاني في بيانه إن لديهم دليلا يبعث على القلق بأن العراقيين يعيدون تسليح أنفسهم. فلتعرض علينا هذا الدليل سيدي السفير. من أين جئتم بذلك الدليل الباعث على القلق؟ فلتضعه على الطاولة. ولتسمح للمجلس بمناقشته مع العراق. هل تريد منا أن ننسى كيف، في عام ١٩٩٨، عندما كنا نناقش اقتراح الاستعراض الشامل مع الأمين العام وتعاوننا بالكامل، وعندما أرسل الأمين العام

ورقة إلى المجلس حول الكيفية التي ستجري بها ترتيبات ذلك الاستعراض الشامل، فقفز السفير البريطاني على الساحة واستخدم المجلس ودفعه إلى كتابة رسالة إلى الأمين العام تحدد النصوص والشروط للاستعراض الشامل — وذلك لسبب واحد فقط. لأن ورقة كوفي عنان تلقي بعبء الإثبات على أي جانب يدعي بأنه لا يزال لدى العراق أسلحة دمار شامل. ولقد عكست الرسالة البريطانية المرسلة والتي وافق عليها المجلس عبء الإثبات ذاك.

حتى ذلك لم يكن كافيا. وراحوا يضربون العراق في كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٨ للقضاء عليه تماما. والآن نسمع عن دليل باعث على القلق. ما هو الدليل الموجود الباعث على القلق؟ تظهر مقالة في الصحافة تتحدث عن إعادة العراق للتسلح في هذا المجال وذاك، ثم يتم إنكارها بعد حوالي ثلاثة أو أربعة أسابيع. إذا كنا سندخل في دائرة الادعاءات التي يتبعها إنكار للادعاءات، هل ستكون هناك نهاية منظورة لكل هذه الممارسة؟ إذا ذهب السيد بتلر إلى درجة القول إنه حتى مستحضرات إزالة العرق تحتوي على عناصر معينة يمكن استخلاصها ومزجها بعنصر كيماوي معين موجود في مستحضر تثبيت الشعر لإنتاج أسلحة بيولوجية في حوض الاستحمام، أقول لا لتلك الوقاحة التي بلغت ذلك الحد.

أجل، البعض قلق على تأشيرات السفر. وتقرير الأمين العام قلق على تأشيرات السفر وعرقلة تأشيرات السفر. حسنا، لن أخوض مطولا في تلك النقطة لأننا عالجنا تلك القضية بالكامل في رسالة بعثنا بها إلى الأمين العام وتم تعميمها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن في الوثيقة S/2001/324. وفي تلك الرسالة زودنا المجلس بالتفصيل بأعداد تأشيرات السفر التي منحناها وأعداد تأشيرات السفر التي يطلبها مكتب برنامج العراق أحيانا من العراق، بما في ذلك التأشيرات التي تطلب لأغراض غير منطقية، كما لو كان إعطاء وطلب التأشيرات هو الشاغل الوحيد وأنها السبيل الوحيد لتحقيق أهداف البرنامج الإنساني.

قُدمت طلبات من أجل الحصول على ١٤٠ تأشيرة دخول لمن يسمون بخبراء دوليين للعمل في برنامج الكهرباء في الشمال، وعلى ١٠٣ تأشيرات دخول طلبت لمن يسمون بخبراء دوليين للعمل في برنامج إزالة الألغام في الشمال. ولو أن الأعضاء قرأوا الرسالة، لعرفوا أن برنامج إزالة الألغام يعني أن إزالة أي لغم تعد أكبر عملية مكلفة في العالم، لأن المعدات التي تحيط بالموقع وعملية إزالة اللغم تجعلها كذلك. وليس لدينا اعتراض على إزالة الألغام في الشمال، ولكن المعايير الدولية لتكلفة إزالة الألغام، حسبما قدرتها هيئات إزالة الألغام، تبلغ زهاء ٢ ٠٠٠ دولار عن كل لغم، في حين أن تكلفة إزالة الألغام من خلال مشروع الأمم المتحدة بلغت زهاء ٢١ ٠٠٠ دولار لكل لغم. الأرقام تتحدث عن ذاتها.

وكمية الأغذية المستوردة لـ ٢٨ كلبا تستخدم في برنامج إزالة الألغام في الشمال في الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٠ كانت ١١ طنا. وبلغ سعرها زهاء ٣٣ ٠٠٠ دولار. وعدد الكلاب كان ٢٨ كلبا، قيمة حصة كل كلب ١ ١٤٣ دولار. يستنتج من ذلك أن حصة كل كلب على أساس سنوي بلغت ١٠ ٢٤٨ دولارا لكل كلب في السنة. ويُقدم لكل ثلاثة كلاب خدمات شاحنة ومدرب ومرشدين، ولكل خمسة كلاب طبيب بيطري. وفي الآونة الأخيرة، سمعنا أن الكلاب تعاني من قدر من الخمول وبالتالي تم إحضار كلبات لإرضاء رغباتهم الجنسية. ولكن يباع الجرو في الأسواق في الشمال.

ما هو نصيب الفرد العراقي من البرنامج الإنساني، محسوبا على أساس قيمة السلع المستلمة؟ قيمة تلك الحصة تشمل الغذاء ليس فحسب، بل أيضا الخدمات الصحية وكل

شيء آخر. تلك الحصة بلغت ١٢٥ دولار. وهكذا، فإن غذاء الكلب يساوي عشرة أضعاف حصة الإنسان العراقي، على أساس السلع المستخدمة.

كان هناك كلام فيما يتعلق بتقرير الأمين العام مفاده أن العراق لم يستكمل بسرعة عقود المرحلة التاسعة، الأمر الذي حال دون حصول البرنامج على بلايين كثيرة من الدولارات. ووفقا للفقرة ١٥ من تقرير الأمين العام، الوثيقة S/2001/505، لم يرد طلب واحد في قطاعات الصحة والمياه والمرافق الصحية والنفط.

وقبل أن أحضر إلى هذه الجلسة، تناولت طعام الغداء مع وزير الصحة في العراق، الذي حضر إلى هناك لحضور الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وأكد لي أنه كان قد وقّع قبل نهاية المرحلة التاسعة، وربما قبل إعداد التقرير – لم تصحح الأمانة العامة ذلك – على عقود في قطاع الصحة ليست فحسب بمجرد القيمة المخصصة للقطاع في مذكرة التفاهم أو خطة التوزيع، بل إنها فاقت ذلك المبلغ. وأنا متأكد، بأني لو سألت السلطات العراقية الأخرى، لقالت لي ما أعلم بأنه الحقيقة وهو ما يلي: أنهم قد قاموا بعمل الشيء نفسه. ومن ثم لا يعد هذا النقد سليما.

ولكن إذا كان الأعضاء مهتمين بصحة العراقيين – ولقد استمعنا إلى ممثلين شرفاء كثيرين يتكلمون عن صحة العراقيين، ونعرب لهم عن الشكر – دعونا ننظر إلى بعض الحقائق. قدم لي وزير الصحة جدولا سوف أعممه على أعضاء المجلس في أسرع وقت ممكن. القائمة بعنوان ”حالة المواد التي وصلت للمراحل الثمانية حتى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٠“. وأعدت القائمة بالنسب المئوية أو بالمعدلات. القيمة الإجمالية للبنود المتسلمة هي على النحو التالي: المرحلة الأولى نسبتها ٨٥,٧٣ في المائة؛ والمرحلة الثانية، نسبتها ٨٩,٢١ في المائة؛ والمرحلة الثالثة نسبتها ٨١,٧٩ في المائة؛ والمرحلة الرابعة نسبتها ٨٠,٨٨ في المائة؛ والمرحلة الخامسة نسبتها ٧٩,٧٦ في المائة؛ والمرحلة السادسة نسبتها ٥٨,٢٤ في المائة؛ والمرحلة السابعة نسبتها ٤١,٠٢ في المائة؛ والمرحلة الثامنة نسبتها ١,٠٩ في المائة. هذه هي قيمة البنود لقطاع الصحة، ووضع السلع المتسلمة.

وشاهدت أيضا جداول لبيانات أخرى سوف أقدم نسخا منها إلى الأعضاء، تتعلق بالوفيات الناتجة عن الحظر، سواء وفيات الأطفال أو الأمهات. وسوف أعمم كذلك جداول البيانات عن أثر الحظر على الحالة الغذائية للأطفال، وعن الأمراض المعدية بأنواعها.

ما هو سبب هذه الحالة؟ إنها سياسة تعليق العقود، والتحيز – أم هل ينبغي لي أن أقول التدخلات القذرة – في مناسبات معينة تتسبب في عدم وصول السلع إلى العراق. وسوف أقدم لكم مثالا واحدا فقط. كان هناك عقد لتزويد العراق بجهاز تحليل الغاز – الدم. البائع هو الفرع الفرنسي لتابع لشركة باير. وذلك العقد أوقف لمدة عام ونصف عام، لقد احتجنا إلى المحلل احتياجا شديدا لعمليات القلب للأطفال الذين كانوا يعانون من الإسهال.

وبعد ذلك، جرى الاتصال بالأمين العام. وبمكتب برنامج العراق وبالمنسق. وهذا النهج الجماعي ساعد في الإفراج عن العقد وإخراجه من حالة التوقف التي كان عليها. فهل حصلنا عليه؟ لا. لِمَ لا؟ بعد الإفراج عن العقد، أرسلت اللجنة رسالة إلى وزارة الصحة وقالت إن العقد ألغي بهذا.

هذه هي الحالة الصحية المثيرة للقلق في العراق: محلل لقياس نسبة الغاز في الدم يستخدم للخدمات التي بينتها. إذا مورس ضغط للإفراج عن العقود، يفرج عن بعضها، بينما يوقف البعض الآخر. وإذا ما أفرج عن عقد، تمارس ضغوط

خارجية لإلغاء العقود. وهلم جرا. قد تحصل على كرسي طبيب أسنان، لكن لا تحصل على المعدات الأخرى التي يحتاج إليها لاستخدامه. وإذا ما وضعته في المخزن انتظارا لبقية المعدات، لأن العقود الأخرى لم يفرج عنها، يقال إن العراق لا يقوم بالتوزيع. وهنا يطرح اقتراح اتباع نهج متكامل – أي أن تجمع العقود اللازمة لعملية واحدة معا – وعندئذ تظهر مشاكل أخرى. وهلم جرا.

الآن، سأناقش حدثا وقع مؤخرا. حدث ينبغي أن يكون ماثلا فعلا في أذهان أعضاء مجلس الأمن. وأرجو أن تصححوا لي إن كنت مخطئا. كان هناك اجتماع لمشاورات غير رسمية عقد منذ أيام قليلة وطلب فيه من السيد ظريف والسيدة ديفيز ممثلة لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش تقديم تقرير إلى المجلس عما إذا كانت بعض البنود التي ذكرها في القوائم التي يقوم المجلس بمناقشتها هي موضوع العقود التي سمحت بها في الماضي اللجنة المنشأة وفقا للقرار ٦٦١ (لام). ولم يقدما التقرير. لماذا؟ المجلس له سلطة سياسية على الدول، وليس له سلطة سياسية على الموظفين المدنيين الدوليين.

لا أريد أن أفيض أكثر من ذلك في هذا. لكن إذا اضطررت فسوف أذكر بعض الأسماء. كل أعضاء المجلس لديهم في بعثاهم كتاب أزرق وزعته الأمم المتحدة بشأن الحالة بين العراق والكويت. وذلك الكتاب به مقدمة في ١٥٠ صفحة. اتجهوا إلى الفقرة ١٠٠ من تلك الوثيقة الخاصة. إنكم سترون حجة تتفق تماما مع الدعوى الأمريكية والبريطانية، المتعلقة بالادعاء الكاذب بأن المناطق المحظور فيها الطيران مشروعة بمقتضى قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١). إن الطريقة التي اتبعت هي أنه بدلا من ذكر الفقرة ١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) كاملة، قسمت إلى نصفين. والنصف الذي يخدم العراق غير مذكور. وهذه هي نزاهة الموظفين المدنيين الدوليين. بالمناسبة، أنا لا أحمل ضغينة للموظفين المدنيين الدوليين. لكن الحقيقة أيضا أن أية منظمة دولية انعكاس لحالة العلاقات الدولية في وقت ما. وعندما يكون هناك توازن قوى في العالم، فإنه ينعكس في عمل المنظمات. وعندما يفقد العالم توازن القوى، فإن هذا ينعكس في المنظمات الدولية. لكن إذا كنا غير مستعدين للاعتراف على الأقل بأن سياسات القوى وغطرسة القوة ليستا انعكاسا لما في الميثاق كما تصوره أسلافنا، وإذا ما مضينا نكرر فقط كالببغاوات "الشرعية الدولية، الشرعية الدولية، المجتمع الدولي، المجتمع الدولي" فإننا نسيئ بذلك إلى الأمم المتحدة كمنظمة – نسيئ أصلا إلى أممنا، كل إلى أمته، وإلى دولته، وإلى حكومته، وإلى خلفيته، وإلى مستقبله، وإلى آماله.

أما وقد قلت هذا، لا يمكنني أن أعتبر أن الموظفين المدنيين الدوليين محصنون دائما من الضغوط من المصالح الشخصية، أو من الرغبة في العيش معيشة أفضل أو من مجرد الرغبة في البقاء والاحتفاظ بوظائفهم. وهكذا ففي قرارات الأمم المتحدة، عندما توضع أمور كثيرة جدا في أيدي موظفين مدنيين دوليين، وعندما لا تكون لك رقابة عليهم، والطرف الرئيسي ليس مسموحا له حتى بأن يقوم بتوضيح الوضع للمجلس بشكل رسمي في المحضر، فإن الأمر ينتهي بأعضاء المجلس إلى ارتكاب أعمال خطيرة مجحفة باسم الشرعية الدولية في وقت تكون فيه بعيدا عن الأحداث.

إنني أعلم حق العلم – وسأذكر أسماء عند الحاجة – أن تقريرا كتبه المنسق وكل مديري الوكالات المتخصصة، والمكاتب والبرامج في العراق، ووقع عليه بشكل جماعي، يبرز تقييما لرؤية ميدانية للحالة الإنسانية في العراق، أرسل عن طريق الإفادة العامة إلى السفير سيلسو أموريم، وقد علمنا مؤخرا أنه لم يتسلم ذلك التقرير. نعم، يا سيد سيفان، ارفع رأسك معترضا. ليس أمامك من خيار آخر إلا أن تفعل ذلك. وأنا مستعد لمنازلتك على الملأ. وبالمصادفة، لست أنت الذي منعت ذلك التقرير. فلا تتهور بالمعارضة.

لماذا أتكلم بهذه الشدة التي أعتذر عنها. لأن وظيفتي أن أتعامل مع هذا على أساس يومي. هذه هي الحقائق كما أراها. وأنا أتكلم عن نقل الأموال العراقية من حساب إلى آخر بواسطة المصارف التي عهدت إليها الأمم المتحدة بهذه المهام - والمصرف المركزي العراقي لا يعرف أي شيء عن حالات النقل هذه. عن موعد إجراء حالات النقل، وإلى مَن، وإلى أي فرع، وفي أي تاريخ حتى يمكن حساب ما إذا كانت الأموال أرسلت وإلى أين.

المورد يبرم عقدا، والعقد يحظى بالموافقة، ويشحن المورد السلع، وتصل السلع، وهو يفترض أن يستلم ثمنها. هذه هي قواعد مذكرة التفاهم. لماذا لا يسدد الثمن فورا؟ لماذا تؤخر المصارف تسديد الثمن فيصل التأخير في بعض الحالات إلى ثلاثين يوما؟ هل تسحب الأموال لثلاثين يوما ونوضع في حساب آخر؟ احسبوا الفائدة. أين تذهب الفائدة؟ لدينا العديد من أمثال غارفيلد، بل إنهم يزدادون سمنة.

إذاً من السهل توجيه اللوم إلى العراق. وحتى سفير كندا وجه اللوم إلى رئيس بلادي على عدم تحقيق الأهداف الإنسانية لبرنامج النفط مقابل الغذاء - وهو البرنامج الذي أصبح المعين الذي تغرف منه طفيليات كثيرة جدا.

أسمع من زملائي في الأمم المتحدة أن إيفاد موظفين من الأمانة العامة للأمم المتحدة إلى العراق هو أكثر المهام التي يرغبون فيها ويسعون إليها. لماذا؟ هل العراق هو الريفييرا الفرنسية؟ أم هل هو شواطئ جامايكا الجميلة؟ الطقس هناك حار الآن. فهل هذا هو السبب؟

إنه المال يا سادة. هل بإمكان موظفي الأمم المتحدة أن يتقاضوا عمولة؟ أليست تستعمل العمولة لتجديد المباني؟ لماذا تطلب تأشيرات الدخول للنجارين والميكانيكيين؟ أليسوا موجودين محليا؟

حسنا، إن القصة طويلة، ولقد استنفدت أكثر من ساعتين. أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على صبركم، وأشكر الأعضاء على صبرهم. بيد أنني أحتفظ بحقي في الرد على أية ممارسة لحق الرد، لأن لدي من المعلومات ما يؤهلني جيدا لسرد مزيد من التفاصيل، وحتى الكشف عن المزيد من الأسماء، بصرف النظر عن الآثار المترتبة على ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٥.